

## محضر الجلسة 417

**التاريخ:** الإثنين 30 شوال 1425 (2004/12/13)  
**الرئاسة:** السيد مصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين.  
**التوقيت:** ساعتان ونصف ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة 45 صباحاً.  
**جدول الأعمال:** الشروع في المناقشة العامة حول مشروع قانون المالية.

### السيد مصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين:

حضرات السادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

حضرات السيدات والسادة،

نخصص هذه الجلسة والجلسات الموالية خلال اليومين المقبلين للمناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2005. ويخصص المجلس هذه الجلسة الصباحية للاستماع لمخلص التقرير العام الذي أعدته لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، وبعد ذلك ننتقل إلى المناقشة العامة لمشروع القانون المالي. إن في البداية أعطي الكلمة للسيد مقرر اللجنة، فليفضل مشكوراً.

### المستشار السيد محمد أبو الفراج، مقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر تقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، بشأن مشروع قانون المالية رقم 26.04 للسنة المالية 2005، كما وافق عليه مجلس النواب.

بداية أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في تيسير سبل المصادقة على هذا المشروع في الأجل القانونية المحددة، وأخص بالذكر:

السيد فتح الله ولعلو، وزير المالية والخصوصية،

السادة الأطر المرافقة له،

السيد أحمد العمارتي، رئيس اللجنة،

السادة المستشارين أعضاء اللجنة،

السادة أطر المجلس،

إن المشروع المعروض على أنظارنا اليوم، يندرج في إطار سياق دولي يتميز بعدة معطيات من بينها:

▪ تراجع وتيرة نمو الاقتصاد العالمي باستثناء منطقة الأورو.

▪ انتعاش التجارة العالمية بنسبة 7.2٪.

▪ تشدد سياسات الميزانية في أغلب الدول المصنعة.

▪ تراجع تدفق الرساميل الخاصة نحو البلدان الصاعدة.

▪ بلوغ متوسط سعر النفط الخام في الأسواق العالمية حوالي 35 دولار.

إن المعطيات الدولية المذكورة، والفرضيات التي استندت عليها، كانت الإطار الأساسي لإعداد مشروع القانون المالي لسنة 2005، الوليد الثامن لحكومة التناوب، الذي حاولت من خلاله، كما جاء في خطاب السيد الوزير:

تحسين ثوابت الهوية المغربية، وذلك من خلال إعادة تدبير الحقل الديني، وتقوية ضوابط دولة الحق والقانون وتوسيع المكتسبات في ميدان الحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المغربي.

رفع مستوى مجهود استثمارات الدولة، وذلك من خلال توزيع الأدوار، تتحمل فيه مؤسسات القطاع العام، المجهود الأكبر، مع تكفل الدولة بتوفير الشروط الأساسية لإنجاح أية عملية استثمارية.

تأكيد مقاربة التضامن ومحاربة الفقر،

تنشيط الاقتصاد وتأهيل المقاول.

الإقرار بإدخال تغيير عميق على الوظائف الاقتصادية التقليدية للدولة وللقطاع العام.

فسح المجال أمام مشاريع ومبادرات الخواص في إطار دولة الحق والقانون واحترام المصالح العليا للبلاد.

الرفع من وتيرة الإصلاحات: وذلك بهدف تطهير المعاملات التجارية والمالية والعلاقات بين الملزم والإدارة الجبائية بصفة خاصة، والمواطن والإدارة بصفة عامة لجعلها محكومة بضوابط دولة الحق والقانون.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

التأكيد على إعفاء المعاصر التقليدية، لزيت الزيتون، وذلك حتى في حالة استعمالها لبعض الآليات العصرية. بالنسبة لبناء مقر مجلس المستشارين، أعلن السيد الوزير على أن الحكومة مستعدة لتوفير الإعتمادات اللازمة لإنهاء الأشغال المتبقية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بعد اجتماعات مطولة لدراسة المشروع من كل جوانبه، اجتمعت اللجنة زوال يوم الخميس 9 دجنبر 2004، للنظر في مشاريع التعديلات المقدمة على مواد مشروع القانون المالي، والتصويت عليها وعلى مواد المشروع والمشروع برمته.

في بداية هذا الاجتماع، أثير إشكال يتعلق بمشاريع تعديلات من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار، تعذر عليه تقديمها، لأسباب تقنية، داخل الأجل الذي حددته اللجن.

ولقد أعلن فريق التجمع الوطني للأحرار، عن سحبه لهذه التعديلات بعد مطالبة عدد من المتدخلين بتأجيل الاجتماع من أجل دراستها.

وأثير نقاش ساخن بشأن توقيت سحب التعديلات، بل وإمكانية سحبها بعد عرضها على اللجنة، رغم ما يمكن أن ينشأ من توافقات بشأن هذا القرار.

وقبل الشروع في التصويت على المادة الثانية من المشروع، أعلن فريق الحركة الوطنية الشعبية بدوره سحبه لجميع التعديلات التي تقدم بها، وعددها 5.

وللتذكير فإن مجموع التعديلات المقدمة حول المشروع بلغ 64 تعديلا، ضمنها تعديلات فريق التجمع الوطني للأحرار وعددها: 13

تعديلات فرق الأغلبية وعددها: 2

تعديلات فريق الحركة الوطنية الشعبية وعددها: 5

تعديلات فرق المعارضة وعددها: 21

تعديلات الفريق الكونفدرالي وعددها: 12

تعديلات الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب وعددها: 11

ولقد انصبت أغلب التعديلات على عدد من المقترحات التي يغلب عليها الطابع الجبائي وتنوعت هذه المقترحات بحسب المواضيع التالية:

الرسوم الجمركية.

السلفات الصغيرة.

شركة فوس بوكراع.

الزيادة في رأسمال الشركات.

إن أهمية الإجراءات المضمنة في المشروع، جعلته موضوع نقاش ساخن هم قضايا أساسية تعلق ب:

إحالة مشروع قانون المالية، منذ تبني نظام الثنائية البرلمانية على مجلس النواب، رغم أن مقتضيات النص الدستوري، تبقى الباب مفتوحا أمام الحكومة لإحالاته على أحد المجلسين، دون تحديد.

إثارة علاقة المشروع بالمخطط، والتنبيه إلى ضرورة تقديم حصيلة منجزات هذا الأخير، خاصة وأنه يجد نهاية سيره خلال هذه السنة.

التأكيد على ضرورة إشراك نواب الأمة، ومستشاريها وفعاليات المجتمع المدني في عملية إعداد مشروع قانون المالية، لتتفق مقتضياته مع الواقع.

غلبة الطابع الجبائي على المشروع، مما يحول دون إيلاء العناية الكافية لمناقشة المقترحات المدرجة به، وذلك بالنظر للأجل الزمنية المحدودة، المخولة لدراسة مشاريع قوانين المالية.

إن أهمية القضايا التي أثارها السادة المستشارون، دفعت السيد الوزير إلى تقديم أجوبة كتابية ومفصلة، وتنتميم هذه الأجوبة بجواب عام أشار فيه على الخصوص إلى:

أهمية الموقع الدستوري لمجلس المستشارين، بتركيبته الجغرافية والمهنية المتنوعة.

اعتماد التسريب كآلية لإشراك مجلس المستشارين في النقاش الذي دار بداية داخل مجلس النواب.

التحكم في التوازنات المالية، من شأنه أن يحسن صورة المغرب في الخارج، واستقطاب المستثمر الأجنبي، إلى جانب تمنيحه للاقتصاد الوطني وتعزيز استقلالته تجاه المنظمات الدولية المالية والاقتصادية.

استمرار جهود الحكومة الرامية إلى تخفيض المديونية، وتطوير مختلف القطاعات.

الافتخار بحصيلة عملية خوصصة اتصالات المغرب التي تمت بمهنية عالية، وشفافية تامة، تحققت بفضلها نتائج مالية هامة، إلى جانب خلق حركية مهمة أحدث بمقتضاها عدد مهم من فرص الشغل، دون نسيان المردودية الضريبية المهمة لهذه المؤسسة.

تقييم الجهود الاستثمارية للدولة.

ضرورة توسيع الوعاء الضريبي.

تطور مفهوم التخطيط نحو ما يسمى بالتخطيط المنزلق مع استحسان انتظار نتائج الإحصاء العام للسكان قبل وضع المخطط الجديد، لتكون معطياته أقرب إلى الواقع.

باستثناء هذين التعديلين، دفعت الحكومة بمقتضيات الفصل 51 من الدستور بالنسبة لـ 24 مشروع تعديل موزعة كالتالي:

12 مشروع تعديل تقدمت بها فرق المعارضة.  
6 مشاريع تعديلات تقدم بها الفريق الكونفدرالي.  
6 تعديلات تقدم بها الاتحاد الوطني للشغل.  
وبلغ عدد التعديلات المسحوبة 19 تعديلا، وغير المقبولة من طرف الحكومة 22 مشروع تعديل.  
ووقع الدفع بالفصل 53 من الدستور، بالنسبة للتعديل المقدم من فرق المعارضة بالنسبة للمادة 27، على اعتبار أن مضمونه يدخل في نطاق المجال التنظيمي.  
ونشير هنا إلى بعض الحثيات التي دفعت الحكومة لعدم قبول عدة تعديلات وتتعلق بكون:

شركة فوس بوكراع ليست في وضعية اقتصادية تسمح بإبرام عقدة برنامج معها، علما أن إعفاء هذه الشركة إلى غاية 2007 يأتي إعمالا لتعديل تم إدخاله بمجلس النواب، ليوافق نهاية ولايته التشريعية.  
اعتبار نسبة التخفيض البالغة 10% من مبلغ الزيادة في رأسمال الشركات كافيا كتحفيز من شأنه تشجيع الشركات على الزيادة في رأسمالها.

تخفيض مدة الإقامة المعتمدة لتحويل الإعفاء من الضريبة على الأرباح المحصل عليها من بيع عقارات يتم شغلها على وجه سكني رئيسية من شأنه أن يؤدي إلى المضاربة العقارية.

اعتبار بعض التعديلات غير ذات موضوع، لكونها تنصب على مواد غير واردة في المشروع.  
الإشارة إلى أن لفظة "علاوة" متداولة في جميع النصوص الجبائية.

تعارض أحد التعديلات المنصبة على المادة 15 مع السياسة الجبائية الرامية إلى التقليل من الأسعار.  
الاستناد إلى المقتضيات المسطرية المعمول بها في المجال الضريبي، لعدم قبول أحد التعديلات الرامية إلى تمديد بعض الأجل المتعلقة بالتبليغ.

الدفع بعدم قبول التعديل الرامي لتقييد الدين الداخلي على اعتبار أنه يبقى مرتبطا بالطرفية العامة، وبتطور الكتلة النقدية، وبحاجيات تمويل القطاع الخاص وتسديد متأخرات الدولة.

تقديرات المواد الضريبية المدرجة في مشروع قانون المالية تقدم صافية، ولا مجال لإحداث بنود خاصة بالإسترجاعات المتعلقة ببعض الضرائب

تضريب التعاونيات.  
أسعار الضريبة العامة للدخل.  
بعض مقتضيات الضريبة على القيمة المضافة.  
واجبات التسجيل.

رسوم المحافظة على الأملاك العقارية.  
نظام المعاشات المدنية.  
الصندوق الخاص بتأمين مسؤولية المحافظة على الأملاك والرهن.

الموارد المرصدة للجهات.  
صندوق تحديث الإدارة العمومية.  
مناصب الشغل.

إحداث بعض الحسابات الخصوصية.  
إحداث باب خاص بالنفقات الضريبية.  
تقييد الاقتراض الداخلي لتمويل عجز الخزينة.  
زيادة في مبلغ نفقات الاستثمار الواردة في جدول التصويتات.

ولقد أفرزت جلسة التصويت عن قبول التعديلين اللذين تقدمت بهما فرق الأغلبية، حيث صادقت اللجنة على التعديل الأول حول المادة 45 بالأغلبية وعلى التعديل الثاني حول المادة 78 بالإجماع.

وللإشارة فإن التعديل الأول اهتم بتغيير الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى "الصندوق الوطني الغابوي"، وذلك في جانبه الدائن والمدين، وذلك بهدف تيسير حصول الخواص والجماعات السلالية على حصتهم فيما يخص مبيعات منتجات التشجير المنجزة في نطاق عقود مع الملاك الخواص أو مع وزارة الداخلية بصفتها الوصي على الجماعات السلالية.

مع حذف الإشارة إلى رقم الحساب الجاري الذي كان مفتوحا باسم مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى "مصلحة تقييم المنتجات الغابوية" وذلك بحكم أن مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لم تعد تتوفر على حسابات جارية بعد إدراجها في قوانين المالية.

التعديل الثاني: انصب على مشروع ميزانية الاستثمار لوزارة التشغيل والتكوين المهني، من خلال إحداث بند جديد بهذه الميزانية تحت اسم: "مساهمة الدولة في مصاريف التكوين والتدريب للنقابات المهنية".

"إعانات الدولة المتعلقة بمصاريف التكوين والتدريب للنقابات المهنية".  
مع تخصيص مبلغ مليون درهم لهذه الغاية بواسطة مسطرة لتحويل الإعتمادات.

ونحن في السنة التشريعية السابعة من حياة هذه الغرفة، وبقينا منا أن مشروع القانون المالي لا يتميز عن باقي المشاريع من الناحية القانونية وحيث أن الدستور قد أجاز للحكومة أن تحيل مشاريع القوانين على إحدى الغرفتين، الأمر الذي لم تقم به الحكومة كأنها تعيش نظام الغرفة الواحدة.

إننا نجتاز ظروفًا تزداد خطورتها، ونحمل أعباء صعبة، لا تقف عند حدود ميزانية سنة من السنوات، بل تتخطاها إلى ما وراءها من تطلع إلى اختصار المسافات، وطى المراحل، وصولاً إلى ترسيخ قواعد مجتمع ينعم بالديمقراطية والنماء بالكيفية التي ترضي البلاد، وتحدث التغيير المنشود.

نحن جميعاً نتحدث عن التغيير ونتوق إليه، ومعانیه تحتل مساحات كبيرة من حياتنا وأصبح الشغل الشاغل لكافة المواطنين، و تربي هذا الإحساس لدى الجميع.

وتقوت به الإرادة وتوحدت به الرؤى نحو التطلع إلى الغد الأفضل رغم اختلاف المشارب. وهذا ما يجسد وحدة الصف الداخلي وهو ما حير خصوم بلادنا وأضعف مناوئنا الذين بالغوا هذه الأيام بالتظاهر واستعراض القوة والتباهي بالقدرات المالية. إن المعركة الحقيقية التي يجب أن يتسلح لها إنسان هذا العصر، وتستعد لها الحكومات هي المعركة المجتمعية ضد التخلف والفقر والبطالة.

صحيح أن لنا قضية وطنية أولى، ومستعدون للدود عنها والدفاع عن كل شبر منها، ونحن في أرضنا، وسلاحنا إيماننا بقضيتنا وإيماننا بالمواثيق الدولية، لكن لنا خيار يروم إلى السلم والسلام، لتجنب إشعال التوتر ونقل بؤر الحرب إلى منطقة شمال أفريقيا وإلى مواطني بوابة أفريقيا المتطلعين إلى الحضارة التي تخدم الإنسانية ومهوسين بالديمقراطية والحرية والتقدم والازدهار، يائسين من سلطات القمع، وتسلب الأنظمة العسكرية ومؤمنين بأن المعركة الحقيقية في هذا العصر هي معركة التنمية، وهي جواز سفرنا إلى الألفية الثالثة.

إن خياراً غير هذا سينعكس بالسلب على كل تطلعاتنا نحو الوحدة المغربية والعربية. وهذه رسالة منا إلى جيراننا ودعوة إلى التسليح بالسلم والسلام.

إننا في المغرب في بلدنا المتسامح والمتسلح بالحضارة الإنسانية، بقيادة ملكنا الشاب وبفضل عزمنا المستمدة من تاريخنا الطويل، وتجاربنا التي صقلتها السنين، وإرادتنا التي حافظنا بها على اختيارنا

والرسوم والتي يكون مصدرها أساساً لتصحيحات جبائية.

إدراج نفقات الاستثمار الخاصة بصندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن النفقات العامة للاستثمار يتنافى وما يقضي به المجلس الدستوري في هذا الإطار، إضافة إلى أن هذا الإدراج من شأنه الإخلال بالتوازن.

هذا، ولقد صادقت اللجنة على باقي مواد المشروع التي لم يرد بشأنها أي تعديل بالإجماع، باستثناء 3 ثلاث مواد تمت المصادقة عليها بالأغلبية النسبية، وهي: المواد 2 و 75 و 76 في حين تمت المصادقة على المواد التي كانت موضوع تعديلات بالأغلبية النسبية باستثناء المادة 16 التي كانت موضوع تعديل تقدمت به فرق المعارضة، ودفعت الحكومة بعدم قبوله شكلاً، مما جعل هذه الفرق تسحب لئتم التصويت على هذه المادة بالإجماع.

ولقد صادقت اللجنة على مشروع قانون المالية رقم 26.04 طبقاً للنتيجة التالية:

الموافقون: 16

المعارضون: 7

المتنعون: لا أحد.

**السيد الرئيس:**

شكراً للسيد المستشار. بعد الاستماع إلى تقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، أفتح باب المناقشة وأعطي الكلمة لأول المتدخلين، المستشار المعطي بنقدور باسم التجمع الوطني للأحرار.

**المستشار السيد المعطي بنقدور:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي الرئيس، السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

أشرف بالمساهمة في مناقشة مشروع القانون المالي، في البداية أسجل باسم حزب التجمع الوطني للأحرار ارتياحاً بما صارت تزخر به غرفة المستشارين من حوار مسؤول يتعمق في كل مناسبة ويجسد دورها بامتياز لدى المنتبعين الذين لم يستسيغوا في البداية جدوى وفلسفة هذه الغرفة التي فسحت المجال لممثلي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة والمنتجة والعاملة والمشاركة في اتخاذ القرار ودراسته بما يتوافق مع مفهوم الديمقراطية المجتمعية.

وخصائصنا ومكانتنا بين الشعوب، سنكون بمشيئة الله وعونه في الموعد مع التحديات لنضيف فصلا آخر مشرقا إلى حضارتنا المعاصرة.  
أيها السادة:

إن التجمع الوطني للأحرار، الذي يشرفني أن أتحدث باسمه، ممثل في الحكومة الحالية بحلتها الجديدة بعدد من الحقايب الوزارية لم نخير فيها ولا تجسد مكانتنا لأننا نمثل جانبا من الرأي العام الوطني، يجسده عدد أعضائنا في الغرفتين.

نعم أيها السادة، لقد كان حزبنا متسامحا ومثاليا في تلبية الجانب ومساعدنا على تأسيس فلسفة قيادة جديدة في البلاد، ترى أكثر ما نراه وتبقى مجهوداتها وتقانيها نبراسا لنا في حب هذا البلد.

وهكذا كما نحن إلى جانب الحكومة ومع البرنامج المتعاقد عليه ندعم مشاريعها وبرامجها ونشد أزرها ولا نبخل عليها بالنصيحة في وقتها.

ونحن بنفس القوة والعزم مع من نمثلهم، ونتكلم باسمهم من المواطنين. وإذا قدر علينا أن نخضع للامتحان، ولم يكن بد من الاختيار، فإننا نقولها بكامل الوضوح، وبدون تردد، سنكون في صف من نمثلهم وبجانب التطلعات الشعبية، والمصلحة العامة التي أوقفنا عليها نضالنا والتزامنا بالدفاع عنها.

وخطاب السيد وزير المالية يعترف بالركود الاقتصادي ويعزي ذلك إلى الإكراهات والظروف العالمية، ويبحث عن منافذ لسد العجز وتحقيق التوازن عبر التشديد في تطبيق النصوص والصرامة في النظام الجبائي وذلك على حساب المقولة التي تواجه سوقا ماليا أكثر تشددا، والأبواب مفتوحة أمام الخارج وفي نفس الوقت نطالب المقولة بالتأهيل والاستمرارية. إننا ندفعها إلى الإغلاق وتشريد العمال، والدليل ما ينشر في الصحف من إعلانات لبيع منقولات الشركات بالمزاد العلني. هذه هي النتيجة، وأغفلنا المقولة ولم نلتفت إليها، حيث لازالت تحت سيطرة قوانين تم إعدادها في مرحلة معينة كان فيها الاقتصاد الوطني تحكمه هواجس غير اقتصادية، تطبعها فلسفة خاصة إن لم نقل خصوصية، ومثال تلك القوانين، قانون شركات المساهمة وقانون الضريبة على الشركات الذي تم إعداده سنة 1996 والكل يعرف الظروف التي طغت على هذا الإعداد.

الضريبة على الأرباح 35% لم تتحرك، ثم الضريبة على القيمة المضافة 20%، الضريبة على الدخل 44%،

القروض البنكية من 8 إلى 12% التأمين بدون حدود، وهذه أكبر النسب في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. إن المؤسسات المالية في إفلاس. من أفلسها؟ المقولة أم المواطن؟ لا هذا ولا ذلك.

إن التسامح والإهمال والتجاوز والمحابة هم السبب في ذلك، ونقول دائما إنها التراكمات وسلبيات الماضي. ونعتقد أننا بعد التوافق والتعاقد سنة 1996، تواعد الجميع على تصحيح وتدارك ما فات لكن مع هذه الميزانية المتأزمة، نحن غير مرتاحين، وغير مطمئنين على تجاوز هذه المخلفات بالنظر إلى الوتيرة التي تسير بها الحكومة والأسلوب التي تعالج به القضايا المطروحة. الشيء الذي تطلب منا بذل مجهود كبير داخل الفريق لإقناع التجميعيين بالتصويت، احتراماً للتحالف القائم ووفاء للتعاقد مع برنامج الحكومة ووعودها.

وهذا ما يفسر التشدد في مناقشتنا لبعض التدابير التي جاءت بها الحكومة في هذا المشروع. ونقولها بصراحة: نحن نلمس آثار مركب نقص اتجاه المقولة، فبعض المسؤولين، لا يعتبرونها شريكا اجتماعيا واقتصاديا، ولا يدركون أن لا تنمية بدون تنميتها. لقد كنا ننتظر هذه السنة أن تقدم لنا الحكومة مراجعة وإصلاحا للنظام الجبائي الذي وعدت به وتخفيضا من نسبة T.V.A و I.G.R الذي سيستوفي مدة عشر سنوات حسب ميثاق الاستثمار، وبالتالي فالحكومة ستكون مجبرة على تخفيض هذه النسب وتوسيع القاعدة.

ويتبين أن الحكومة غير مستعدة الآن لهذه المراجعة لتحقيق نقلة من هذا النوع، لكن في المقابل كان على الحكومة تحديد الأولويات، ومنها تحصين المؤسسات الاقتصادية وحمائتها بجعلها قادرة على التحديث ومواجهة التحديات وتنمية الدخل الوطني الخام.

وصحيح أن كتلة الأجور مرتفعة، والحكومة لا تريد فتح نقاش حول الأجور العليا، ربما بسبب الإحراج. ونحن نتساءل لماذا لا يمكن أن نحدد بتشريع قانوني السقف الأقصى للأجور ما دام هناك نص تشريعي يحدد السقف الأدنى؟ إن كنا فعلا نبحث عن تخفيف كتلة الأجور من أجل التوازن ومن أجل العدالة الاجتماعية.

ولا جدال في أن المناخ الاقتصادي العالمي يفرض عدة إكراهات وصحيح كذلك أن مداخل الميزانية ضعيفة والدخل الوطني الخام ضعيف كذلك وهو الضعف الذي يبرز ارتفاع كتلة الأجور ويرفع من حدة

انعكاسات الاقتصاد العالمي، ويحد من إمكانيات الميزانية البسيطة والمعتمدة أساسا على المداخل الضريبية سواء TVA التي يؤديها المستهلك أو IGR التي يؤديها الموظفون والعمال، أما الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل الخاصة بالمقاولات والمهن الحرة، فهي لا تشكل أهمية، هذا إن كانت كلها تؤدي المستحقات كاملة، مع العلم أن هذه المداخل في تقلص تدريجي بسبب انتشار القطاع غير المهيكل والذي يشتغل في جميع المنتجات حتى التكنولوجية منها.

ثم الارتفاع المخيف للباقة المتجولين، ثم التهريب ونقصد به المجموعات التي تروج الملايير، دون أن تؤدي درهما للخزينة وتنافس المقاولات وتهدد الاقتصاد.

فينظر أفقية للرواج التجاري ببلادنا، نرى بلدا مستهلكا والضرائب فيه جد مرتفعة ويتميز بحركة تجارية نشيطة في جميع الميادين، البناء في تواصل، الخدمات، متاجر البيع والشراء، المبادلات، قطع الغيار مصانع السيارات، شوارع مزدحمة، النقل، عائدات العمال بالخارج، عائدات السياحة.

فهذه صورة لمجتمع يتحرك، ويستهلك، وينتج، مع العلم أن الضرائب في المغرب مرتفعة جدا، لكن لا نجد انعكاسا لهذا الرواج وهذا الاستهلاك على مستوى المداخل.

فهل هي أزمة تدبير للموارد؟ أم هي سياسة تروم البقاء على الوضع كما هو؟

نحن نقدر جسامه المسؤولية، والصعوبة التي تواجه الحكومة في البحث عن التوازن وضبط نسبة العجز والنمو ومعالجة بعض القضايا كالزيادة في الأجور، واستكمال بنود الحوار الاجتماعي وإغاثة صندوق التقاعد من السكته القلبية، مع العلم أنها لم تصرح بقيمة عجز هذا الصندوق.

حضرات السادة،

من خلال مذكرة التقديم وخطاب السيد الوزير يتضح أن القانون المالي جاء في ظل إكراهات خارجية صعبة وأخرى طارئة كارتفاع سعر البترول الذي تجاوز كل التوقعات، وإكراهات العولمة وتبعات اتفاقيات التبادل الحر التي وقعتها بلادنا مع العديد من الدول، ثم تدخلات الدولة في النفقات الداخلية كمحاربة الجراد و زلزال الحسيمة، وتخصيص 7 مليار درهم لفائدة وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية وتفعيل مقتضيات الحوار

الاجتماعي، فضلا عن الإكراهات البنوية لنفقات التسيير 101 مليار درهم أي بزيادة 11% وحوالي 40 مليار درهم لخدمة الدين، في حين أن مداخل الخوصصة لا تساهم بالشكل الكافي لتغطية مجموع النفقات. وأمام هذه الوضعية المعقدة، نتساءل هل سنتبقى هناك إمكانية للاستثمارات العمومية؟ بل هل سنتمكن الحكومة من استكمال ما تبقى من الاستثمارات التي كانت مبرمجة السنة المالية الفارطة، ثم الاستثمارات المبرمجة في المخطط الذي انتهى هذه السنة؟

فمن خلال الالتزامات المععلن عنها وتقديرات مداخل الميزانية التي تظل افتراضية، يظهر أن التوازن الذي حصرته هذه الميزانية صعب التحقيق، وبالتالي سيصبح العجز الحقيقي غير واضح، وهنا نحتاج إلى الوضوح وتحديد الرؤية لنطمئن من خلالها على المشاريع الكبرى ذات المدى المتوسط التي تعاقدت عليها الحكومة.

كبرنامج إيصال الماء الصالح للشرب والكهربة القروية الذي حدد موعد استكماله في أربع سنوات. فهل الميزانية قادرة على مواصلة هذه الإنجازات؟

ثم هناك مشاريع بناء الطرق والمسالك المبرمجة حتى سنة 2015 وبرنامج محاربة الأمية 2015 كذلك. ثم إصلاح التعليم وتفعيل الميثاق بغلاف مالي حدد في ستة ملايين في السنة، وهناك تداعيات العولمة 2010 والتفكيك الجمركي 2012 ومشروع التغطية الصحية 2005 وبلوغ عشرة ملايين سائح في أفق سنة 2010، ثم مشروع بناء مائة ألف سكن سنويا، دون أن ننسى ادخار 19 مليار درهم كاستثمار عمومي المخصص لهذه السنة مما يدفعنا إلى التساؤل، كيف ستستطيع الحكومة الوفاء بالالتزامات المسطرة التي هي في الواقع برامج هامة ومتعاقد عليها ومحددة الأهداف والزمان؟

أليس من الأجدر بالحكومة أن تعمل على تجميع هذه المشاريع وتقديمها كمخطط جديد؟

اللهم إذا كانت غير قادرة على المواصلة ولها نية التأجيل سنة أخرى أو سنتين وتخوف من هذه الوضعية ولا تريد أن تفقد نفسها بخمس سنوات، مع العلم أنه رغم الطابع التنموي لهذه المشاريع فإن لها بعدا اجتماعيا كبيرا يتمثل في تشغيل اليد العاملة على اعتبار أنها استثمارات داخلية، ولهذا نطالب الحكومة بتوضيح الرؤية.

حضرات السادة،

إن الميزانية التي أمامنا رغم إعطائها أولوية للأجور ولصندوق التقاعد فإن البعد الاجتماعي فيها لم يف ما كنا ننتظر منه في معالجة مشكل البطالة من خلال عدد المناصب التي حددتها لا يمكنها أن تؤثر في نسبة البطالة المتنامية في صفوف حاملي الشهادات في مختلف التخصصات ضحايا سياسات تعليمية فاشلة.

إن الاستثمار المتوفر الآن هو أجنبي، يعني بتصور خاص وبامتيازات خاصة، والمقولة المغربية التي ننتظر منها أن تساهم في التشغيل فهي بدورها تنتظر التشجيع من طرف الحكومة، من مراجعة النظام الجبائي إلى المساعدة على التأهيل وغير ذلك.

إن مسألة إعادة التأهيل أضحت ضرورة ملحة وأولية في السياسة العامة للدولة ومسألة الهيكلية أضحت في واجهة الإصلاحات الاقتصادية، خاصة في ظل الاستمرار في مسلسل اتفاقيات التبادل الحر.

في الحقيقة لازلنا لم نفق عند موقع الخلل بالنسبة للاستثمار رغم الجهودات والتشريعات والمكاتب الجهوية، ولم نستطع تحديد حصيلة الاستثمار حتى نتمكن من حصر المشاكل والعوائق هل هي من الإدارة؟ أم القضاء أم نظام التكوين لليد العاملة أم النظام البنكي. في الحقيقة لا يمكن لأحد أن يجسم الخلل بوضوح، انه إشكالية، وعلى الحكومة عقد لقاء يجمع كل الفاعلين والمتدخلين لتقييم واقع الاستثمار لأنه الوحيد القادر على التشغيل وعلى تشجيع النمو والمساهمة في تقليص دائرة الفقر.

المديونية:

إن مسألة وزن الدين الداخلي والتحملات المترتبة عنه تطرح بحدّة كبيرة، وربما ان الاستمرار في مسألة تحويل الدين الخارجي إلى الدين الداخلي ستؤدي إلى وضعية يصعب تحملها وآثارها سيئة على مستوى الاستثمار الخاص.

الخصوصية:

إن ميزانية الدولة رهينة بشكل سوي بموارد الخصوصية، حيث لا يتم تحديد نسبة العجز إلا بعد معرفة عمليات الخصوصية وحجم الموارد التي تستردها، نظرا للدور الرئيسي الذي أصبح لموارد الخصوصية في تمويل الميزانية وتغطية العجز. وهذا تحريف لفلسفة الخصوصية، أصبحت مداخلها توظف في تغطية نفقات التسيير بدل أن تخصص لنفقات الاستثمار، ويظل توازن الميزانية متأرجحا لعدم وجود

عمليات كثيرة للخصوصية، خاصة مع تزايد الارتفاع المتواصل في نفقات التسيير، فهي ستساهم في مواجهة ارتفاع كتلة الأجور ومواجهة فاتورة التغطية، مما يفسر بوضوح أن ميزانية هذه السنة هي ميزانية لأزمة الميزانية، بدل أن تكون آلية من آليات التنمية الاقتصادية، تحدد الرؤية المستقبلية للحكومة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية. وميزانيتها هذه السنة تخلو من أي بعد استراتيجي على المدى المتوسط والبعيد، حيث أصبحت بنيتها تزداد هشاشة سنة بعد سنة، بل أصبح تمويل أكثر من 40% من النفقات القارة يتوقف على موارد استثنائية ظرفية ويكرس البنية السيئة للنفقات والموارد الموازية وهيمنة نفقات التسيير وتحملات الدين الداخلي.

ومجمل القول إن هذا المشروع يخرط في الاستثمارية لقوانين مالية السنوات الفارطة في مسألة التوازنات مع تميز سياسي واجتماعي أدى به إلى بدل مجهود لحماية المستهلك من خلال التحكم في الآثار المترتبة على الزيادة في أثمان البترول ثم تفعيل واستكمال بنود الحوار الاجتماعي، ثم المبادرة الشجاعة في إغاثة صندوق التقاعد من الإفلاس وضياع تعب وشفاء العمال والموظفين.

حضرات السادة أما فيما يتعلق بالنسبة للفلاحة:

حضرات السيدات والسادة: لا يجادل أحد في أهمية قطاع الفلاحة في الإنتاج والتنمية على جميع مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن المتتبع للشأن الفلاحي يلمس أن هذا القطاع لم يعرف إلا إشارات لا ترقى إلى مستوى تأهيله ومعالجة ضعف إنتاجيته وتطويره.

نسمع كثيرا عن تدخلات الحكومة عبر برامج تستهدف دعم مداخل الفلاحة والساكنة القروية، عن طريق خلق أوراش سوسيو - اقتصادية من أجل خلق فرص الشغل، إلا أن هذه التدخلات مناسبة وتظل متفاوتة، وبنسب حقيقية وواقعية لا تتجاوز 6 أو 7% في كل المجالات المرتبطة بالعالم القروي.

إن القانون المالي لسنة 2005 لم يأتينا بجديد يؤكد الاهتمام المتميز والملحوظ بقطاع الفلاحة والعالم القروي، مع العلم أن تحسن هذا القطاع ساهم بصورة كبيرة في تحسين الوضعية المالية، مما يفرض علينا التفكير بجدية في استبدال سياسة التثبيت بسياسة فلاحية واضحة المعالم، قادرة على تأهيل فلاحتنا لمواجهة المنافسة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن أهمية التنمية الفلاحية لا تقل أهمية عن باقي القطاعات الأخرى التي

حظيت باهتمام ودعم كبيرين، ومن هذا المنطلق نشير وننبه إلى خطر اجتياح الإنتاج الفلاحي الأجنبي لأسواقنا وتداعياته على استقرار وهوية العالم القروي وساكنته، خصوصا وأن به أكثر من 50% من ساكنة المغرب، وهذه مسؤوليتنا جميعا تفرض علينا مضاعفة الجهود عن طريق البحث الدائم والحوار الجاد لتحديد مسار التأهيل ووسائل الإنتاج حتى لا يصبح المغاربة مجرد مستهلكين لمنتجات فلاحية أجنبية ومدعمن لاقتصادياتها.

وفي هذا الإطار، وإيماننا منا بحتمية التعامل والتعايش مع المناخ العالمي الجديد، ندعو إلى بناء مصدات واقية من الاجتياح، وذلك عن طريق تعزيز الكفاءات التفاوضية الوطنية في مجال المبادلات التجارية الفلاحية، وملاءمة سياستنا الفلاحية للسياسة التجارية.

إن التمتع الحقيقي للاقتصاد الوطني هو الاستثمار في القطاعات والمجالات المرتبطة بالفلاحة في جميع عناصرها، وجعل عوامل الإنتاج الوطني في مستوى مثيلاتها الأجنبية إلى حد ما، واعتماد برامج هادفة تقوم بالإختلالات وترفع من وثيرة التدخلات الحقيقية. وعليه ننتظر من الحكومة أن تأتينا مستقبلا بمؤشرات قوية عن سياسة فلاحية واضحة صريحة ومنسجمة، وقادرة ليس فقط على توفير الدخل الملائم للفلاح، بل أيضا على دعمه وتأهيله لخوض غمار التحديات المستقبلية. إن الشأن الفلاحي يدعونا إلى مراجعة الذات والتخلي بالجرأة في اتخاذ القرار في عدة مجالات: كالتمويل والتأمين والتكوين وكل القضايا المرتبطة باللاتمركز واللامركزية.

أملنا أن تراجع الحكومة سياستها بخصوص قطاع الفلاحة، ونؤكد مرة أخرى على دور الجمعيات المهنية والغرف الفلاحية الذين يعتبرون شركاء فاعلون ولهم اهتمامات عن قرب بالعالم القروي والشأن الفلاحي وتطويره. وهنا أستحضر دعمهم وتقوية دورهم، كما نأسف عن عدم إخراج القرار الموقع والخاص بتمويل الغرف الفلاحية والجمعيات المهنية رغم أنه لا يكلف المالية العامة في شيء.

إن العديد من الاقتراحات والملاحظات أغنت النقاش داخل اللجن وفي اللقاءات الوطنية مع المهنيين وأطر البحث العلمي كلها تؤكد أن معالجة وضع قطاع الفلاحة يستلزم عقد مناظرة وطنية لوضع أسس إصدار ميثاق فلاحى يؤسس لتطوير فلاحتنا والنهوض بها.

سياسة القرب:

إن الأمر يتعلق بالشق الاجتماعي والخدمات الأساسية الخاصة بالسكن والتعليم والصحة والماء والكهرباء والطرق والمسالك وغيرها من الخدمات الاجتماعية.

إن العديد من الإجراءات التي جاءت في القوانين المالية لم تحدث الأثر، ولم تف بالمقاصد التي وضعت من أجلها.

مثلا الإجراءات المتعلقة بتشجيع المنعشين العقاريين وتحديد عدد الشقق في 5000 آلاف لم يف بالمقصود، ثم تقليص الحد الأدنى مرة أخرى إلى 3500، ولم يستفد من هذا الإجراء المنعشون العقاريون والعاملون الحقيقيون في مجال السكن، وقلنا في البداية بأنه إجراء جاء فقط من أجل خدمة مصالح بعض المؤسسات، فهل للحكومة بيانات عن عدد المستفيدين؟

ثم صادفنا في القانون المالي الفارط على إجراءات ترمي إلى إحداث صناديق للضمان لمساعدة جميع الفئات على اقتناء مساكن خاصة منهم المهنيون وذوي الدخل غير القار. فهل خرجت هذه الإجراءات إلى حيز الوجود؟ طبعاً لا ولم نعرف السبب.

جاءت الحكومة بمشروع قانون المتعلق بالسكن والتعمير، تحت رقم 04-04 مما أثار الحيرة داخل صفوف الأغلبية والدليل أنه لازال لم يبرح مكانه ولمس فيه المنتخبون تراجعاً عن اختصاصات المجالس المنتخبة، في الوقت الذي يجب التفكير في توسيع هذه الاختصاصات وتطوير اللامركزية.

خصت الحكومة كذلك رسماً عن بيع الاسمنت وقيل لنا أنه سيدعم موارد الصندوق التضامني للسكن، والقانون المالي الحالي لم يقدم تقييماً لحساب هذا الصندوق؟

وأصبح ثمن الاسمنت أعلى ثمن في حوض البحر الأبيض المتوسط وهي زيادة أداها المستهلك في شكل رسوم ونقول بأننا سنشجع البناء.

وبالنسبة لمشاريع الطرق السيارة، نسجل ارتياحنا لمجهود الحكومة، إذ تسير حسب الظروف وما جادت به مداخل الخوصصة. وبهذه المناسبة، نشيد بالمبادرة الملكية بالإعلان على مشروع الربط بين أكادير ومراكش، وهو، بالمناسبة، مطلب لبرلمانيي الجهة. وقد سبق لنا في كل مناسبة أن أكدنا على أهمية المشروع وجوانبه الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الشأن بالنسبة

لربط فاس وتازة ووجدة بالطريق السيار وأملنا أن تسعف الظروف الحكومة على إنجاز هذين المشروعين الهامين.

لقد استبشر سكان المنطقة الجنوبية خيرا حين تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتدشين الإصلاحات بالمركب المينائي لسيدي إفني وهو مشروع بمثابة قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة أيت باعمران المقاومة.

إن أهمية هذا المشروع تستدعي من الحكومة العمل على التفكير في تطوير استغلال الميناء وعصرنته، وإقامة المنشآت الخدماتية الكفيلة بنجاحه، بما يمكنه من الإسهام الفعال في تحريك الرواج الاقتصادي وتوفير فرص الشغل بهذه المنطقة.

حضرات السادة:

لا يمكن أن نقيم مستوى التعليم طالما أن ميثاق التعليم لازال في طور التطبيق، ولا يمكن لنا أن نتحدث عن الحصيلة فلا شك أنها ستقدم لنا قريبا، ولكن لا يمكن أن لا ننتبه إلى السلبيات، فالنتائج الكارثية لامتحانات البكالوريا 30% لا يمكن وصفها إلا بالصفعة القوية للمنهجية المتبعة، لقد قضت مضاجعنا على فلذات أكبادنا وعلى مستقبلهم.

سيدي الرئيس فيما يتعلق بالسياحة ساهمت مدا خيل السياحة في تنمية الميزانية العامة بما يقدر بـ 26 مليار، فهذا القطاع الذي يراهن عليه المغاربة كمورد أساسي للعملة الصعبة كمحرك ومنشط للعديد من القطاعات ببلادنا نوليه نحن في التجمع الوطني للأحرار أولوية هامة ونعتبر خطاب صاحب الجلالة في 10 يناير 2001 كمرجعية وقاعدة أساسية لنهضة سياحية جديدة والداعية إلى خلق استراتيجية تكاملية بين القطاعين الخاص والعام. ونهنئ الحكومة على عملها على تقويت محطات سياحية والتحرير المقنن للنقل الجوي وإعطاء الأولوية للتسويق المشترك لمنظمي الأسفار المندمجة المتوفرين على وسائل النقل الجوي ودراسة مشاريع التنمية الجهوية وبرنامج إعادة هيكلة المدن السياحية، وفي المقابل نسجل غياب التنسيق والقيادة الاستراتيجية لتنفيذ أوراش مخطط 2010 وعدم قيام اللجنة الاستراتيجية للسياحة المنبثقة عن الاتفاق الإطار بواجباتها، والتأخير في إنجاز إعادة هيكلة وزارة السياحة والمكتب الوطني للسياحة.

سيدي الرئيس،

إن عموم المهنيين المواطنين ينتظرون القانون المالي لمعرفة الحالة والإطلاع على الأحوال وانتظار ما ستقدمه الحكومة من تصور اقتصادي، وجاء القانون المالي على حالته هاته يحمل هموم التوازن وسد العجز البنوي للميزانية وكانت الضحية هذا العام المقاول، إذ عمل على مراجعة جل النصوص الجبائية مع فرض الضريبة على القيمة المضافة على المعاصر والتعاونيات التي إن كانت تشكل غموضا لدى الحكومة وترى أن نشاط بعضها تطبعه الصبغة النفعية والتجارية فإنه أجدد بها أن تدعو إلى مراجعة القوانين المنظمة لها. وقد سجلنا تحفظنا بتقديمنا تعديل يرمي إلى ثني عزم الحكومة على فرض ضريبة القيمة المضافة على زيت الزيتون في سنة كهذه يتوقع أن تكون فيها المحاصيل ضعيفة جدا. وقد يكون لهذه الضريبة انعكاسات سلبية على الفلاح الذي نسعى إلى تأهيله في مواجهة العولمة، وأن المواطنين المستهلكين هم من ذوي الدخل الضعيف، فهذا المنتج هو في حاجة ملحة إلى دعم لا إلى فرض ضريبة عليه، فإعطاء هذا المنتج فرصة تأهيلية لا تقل عن سنتين قد تجعل منه منتوجا يخدم الفلاحة وقد تفهمت الحكومة في شخص السيد وزير المالية والخصوصة مطلبنا ووعدا بمعالجة هذه النازلة عن طريق الدوريات.

سيدي الرئيس،

إننا لا نبخل على الحكومة بمطالبنا، الذي هو من باب دفاعنا عن المواطن وهو في حد ذاته دفاع عن الحكومة التي نخدمها. إننا جميعا نعتبر أن فرض ضريبة القيمة المضافة على المعاصر له انعكاسات سلبية على الفلاح والمواطن المستهلك لأن هذا المنتج في حاجة إلى دعم.

كذلك الشأن بالنسبة للتجار بائعي المواد الغذائية وما يتعرضون له من منافسة شرسة من المحلات التجارية الكبرى، ناهيك عن الاستمرار في فرض ضريبة المساهمة في الحد.

إننا جميعا نضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار ونقدر حساسية الظرفية كما أننا مقدرين للصعوبات والإكراهات التي تواجه الحكومة، لكننا ندعوها إلى التأكد من المعطيات والدراسات التي تقدم إليها فأغلبها يفتقد إلى الحس الشعبي والهاجس الاجتماعي.

وفي الأخير نقول هذا لأننا مع الحكومة ونتقاسم معها الغيرة والحماس على مصلحة الوطن والمواطنين

وتصويتنا الايجابي لا جدال فيه وفاء بالتزاماتنا المشتركة وتمسكا بفضيلة النقد الذاتي. وفقنا الله لما فيه خير أمتنا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس. الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد الحق التازي باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليفضل.

**المستشار السيد عبد الحق التازي:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعتبر مناقشة مشروع القانون المالي مناسبة لإغناء الحوار بين البرلمان والحكومة، بشكل يتجاوز مجرد دراسة التدابير ذات الطابع المالي، لتقييم المسار التنموي للبلاد ومدى تجاوبه مع التوجهات الهادفة إلى بناء مغرب ديمقراطي قوي متضامن ومتقدم.

ويجدر بنا التذكير بأن المشروع المعروض علينا هو ثالث ميزانية تتقدم بها هذه الحكومة. وقد اندرجت ميزانيتنا السنتين الماضيتين في إطار المخطط الخماسي 2000-2004، حيث حرص السيد وزير المالية وهو يقدم مشروع سنة 2003 على تذكير البرلمان بحصيلة حكومة التناوب التوافقي واعتبار سنة 2002 حلقة أساسية بالنسبة لتنفيذ المخطط وترجمة مضامين التصريح الحكومي. وعند تقديم ميزانية 2004 جددت الحكومة استنادها على التوجهات الملكية إلى جانب الخيارات المتضمنة في التصميم الخماسي لتحقيق الأولويات التي اعتمدها البرنامج الحكومي.

في الوقت الذي لم تتخذ الإجراءات الضرورية لتحضير مخطط جديد للفترة الممتدة بين 2005 و2009، وقد أعلن السيد وزير المالية أن مشروع ميزانية 2005 يأخذ منطلقاته الأساسية من التوجهات الاستراتيجية لخطاب العرش الأخير، ونحن نسجل بكل اعتزاز أن هذه التوجهات التي رسمت بوضوح الرؤية المستقبلية لمسار البلاد ينبغي أن تشكل الأهداف الرئيسية للسنوات الخمس القادمة التي تفصلنا عن انطلاق العشرية الثانية من هذا القرن.

وفي تقديرنا فإن الأوراش السبعة التي حددها خطاب العرش ينبغي أن ينصب عليها مجهود الدولة وتترجمها

بوضوح أولويات القانون المالي، في اندماج مع خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تعكس رؤية واضحة للمستقبل.

ونحن - نلاحظ كما أوضح ذلك فريقنا في مجلس النواب - أن الحكومة لم تلتزم بمقتضيات ظهير المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط الذي يقضي باستدعاء لجنة تتبع إنجاز المخطط على الأقل مرة في السنة لتقديم تقرير إلى جلالة الملك يبرز بصفة خاصة صعوبات تنفيذ برامج الدولة. وبدون الخوض في مبررات التأخر في تحضير المخطط الجديد، نسجل التزام الحكومة بإعداد التخطيط في سنة 2005 مجددين التنبيه إلى ما فتئنا ندعو له من ضرورة اعتماد الميزانية الاقتصادية التي من شأنها تعزيز العلاقة بين المخطط والميزانية السنوية، وتسهيل معرفة مدى الاقتراب من تحقيق الأهداف المرسومة.

السيد الرئيس،

اخترت الحكومة لمشروع هذه الميزانية شعار الإرادية، وتم التركيز في تقديمه على خمسة مظاهر لهذه الإرادية هي:

1- تحصين ثوابت الهوية المغربية.

2- رفع مستوى المجهود الاستثماري للدولة.

3- تأكيد مقاربة التضامن ومحاربة الفقر.

4- تنشيط الاقتصاد وتأهيل المقاول.

5- رفع وتيرة الإصلاحات.

وإلى جانب هذه التوجهات الكبرى أفصح التقديم عن الأبعاد المحلية والجهوية في مشروع الميزانية مقدرا خصوصيات ومكونات مجلسنا حيث تتمثل الهيئات المنتخبة المحلية والمهنية والنقابية وجل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وقبل أن نعرب عن رأينا في مضمون هذه التوجهات والمعطيات التي تم بها تقديم مشروع الميزانية نود أن ندلي بملاحظات أولية أساسية.

I - فضائل التشاور في تحضير الميزانية

لا نخفيكم السيد الوزير تشبثنا بفكرة إشراك رؤساء الفرق البرلمانية و ممثلي المهنيين والفاعلين في مختلف القطاعات المعنية بمقتضيات الميزانية، في الحوار التحضيري لمشاريع قوانين المالية، وذلك قبل المصادقة عليها في مجلس الحكومة والمجلس الوزاري لعرضها على البرلمان، لأن فضيلة هذا الحوار كونه قاعدة للتشاور الذي من شأنه إغناء المشروع بالمقترحات الإيجابية التي يبديها الفاعلون الذين

العمومية (ارتفاع سعر النفط، آفة الجراد، كارثة زلزال الحسيمة، ارتفاع كتلة الأجور وتحملات المقاصة). وذلك إلى جانب إكراهات الظرفية الدولية المحيطة ومدى قدرة اقتصادنا على الاندماج فيها.

فإلى أي حد يعكس مشروع القانون المالي لسنة 2005 هذه الانشغالات؟ وما هي النقاط المضيئة فيه؟ وما هي مناطق الظل التي يكتنفها نقص أو التباس؟ وما هي ملاحظتنا ومقترحاتنا لتجاوز ذلك؟

إنها الأسئلة التي سنحاول الإجابة عنها بكل تركيز. أولاً: مستلزمات تحصين ثوابت الهوية الوطنية.

لقد اعتدنا عند مناقشة كل قانون مالي على تأكيد تشبثنا بالثوابت الوطنية المتمثلة في العقيدة الإسلامية، والملكية الدستورية، والوحدة الترابية، والخيار الديمقراطي الذي لا رجعة فيه. لأننا على يقين تام بأن صيانة وترسيخ هذه الثوابت يرتبط بمزيد من تحصين اقتصادنا الوطني، وجعله في خدمة النمو الاجتماعي الشامل، وتمكينه من مواكبة كل التحديات المحيطة التي يقتضيها تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية نحو فتح الحدود وإنشاء مناطق التبادل الحر.

وقد سجلنا أن الحكومة تجعل من أولى أولوياتها ضمان مهمة الدولة في تحصين الهوية المغربية بما تقتضيه إعادة هيكلة الحقل الديني من اعتماد على معالجة تنمية شمولية للتغلب على كل أسباب التهميش والإقصاء والحرمان ومواجهتها بترسيخ قيم الاعتدال والوسطية، وتوفير شروط التأطير الديني والتربوي، والنهوض بالتنشئة الاجتماعية في قطاعات التعليم والأسرة، والتضامن، والثقافة، والإعلام، ومحاربة الأمية، ومحاربة البطالة ومحاربة الفقر.

إننا نحیی المجهود المتواصل الذي تبذله الدولة لتنمية أقاليمنا الجنوبية، ونعتبر أن برامج التنمية والإمكانيات المعتمدة للرقى بالبنيات التحتية، وتحسين الخدمات الاجتماعية، وتطوير النشاط الاقتصادي في ظل حوار شامل مع ممثلي سكان الأقاليم الجنوبية وتجاوب تام مع طموحاتهم ومتطلباتهم هو أحسن ردّ على مكابذ ومناورات الخصوم، لأن هذا المجهود التنموي المبني على تعبئة وتآزر المغاربة يعكس إجماع الشعب والعرش في الدفاع عن القضية الوطنية وترسيخ الوحدة الترابية – ونحن نعتبر أن الخطاب الملكي في الذكرى 29 للمسيرة الخضراء وخطابه قبل ذلك أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة هو المرجعية الملزمة بالنسبة لتدبير الخلاف المفتعل والوصول إلى "حل

بفضلهم تدور الحركة الاقتصادية وتخلق الثروات، وبخبرتهم يمكن تلافي الوقوع في كثير من الأخطاء التي قد لا تكون مقصودة ولكنها تعيب المشروع وتلحق أضراراً بالمجتمع وبالاقتصاد الوطني.

II- التسريب مكسب ينبغي استثماره لعقلنة العمل التشريعي

إننا نحیی تجاوبكم مجدداً مع دعوتنا المستمرة وسعينا الحثيث إلى عقلنة دراسة البرلمان لمشروع القانون المالي بإعمال آلية التسريب، وما نتيجته من تفعيل للتنسيق على مستوى الفريق البرلماني للحزب الواحد في الغرفتين، وعلى مستوى الأغلبية من جهة، والمعارضة من جهة ثانية.

ومن المكاسب المهمة للتشريع في ميدان الميزانية، إرفاق المشروع بوثائق مهمة كالتقرير الاقتصادي والمالي والتقارير حول المؤسسات والمنشآت العامة، ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والحسابات الخصوصية للخزينة التي تقدم لأول مرة أمام البرلمان، مما يعكس الالتزام بإحاطة دراسة الميزانية بما تقتضيه من شفافية وتوفير كل المعطيات الضرورية للمشرع في تكوين الرأي الموضوعي وصياغة الموقف الملائم. السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي نثمن التوجه الاقتصادي الذي يسعى إلى عدم توريث البلاد في عجز لا تضمن انعكاساته، فنحن نشاطر الحكومة حرصها على التحكم في العجز وفي مستوى التضخم، ونشيد بالتعقل الذي يطبع الميزانية والحذر المستمر من الرجوع بالبلاد لظروف السكتة القلبية التي بدأت أعراضها تظهر منذ أواسط الثمانينات والتي هددت بارتهاج السيادة الوطنية لتوجهات المؤسسات النقدية الأجنبية.

ونحن لا نتردد في تقدير المجهود المبذول لمواجهة ذلك الإرث منذ مجيء حكومة التناوب التوافقي، حيث توالى أوراوش الإصلاح التي تدعمت انطلاقها بمبادرات وتوجهات جلالة الملك محمد السادس منذ اعتلائه العرش، وبدأت تتوضح نتائجها بارتفاع معدلات النمو، والتحكم في التضخم، وتقليص حجم المديونية، وتحقيق فائض متوالي في ميزان الأداءات، وتطور متواتر في إيرادات السياحة، وتحويلات المغاربة المقيمين في الخارج.

إن هذه المكاسب وحدها تؤشر لأفاق رحبة أمام اقتصادنا الوطني، وتفرض عليه من جديد مجابهة إكراهات متعددة ذات انعكاسات مكلفة بالنسبة للمالية

ينسجم مع منطق التاريخ ويستجيب لانتظارات أجيالنا الصاعدة المتطلعة قبل كل شيء إلى الاستجابة لحاجياتها في التنمية والمشاركة في تدبير الشأن العام والتقدم".

إن تقوية قطاع العدل من خلال تدعيم العمليات المحفزة للاستثمار، ينبغي أن تدرج في متابعة إصلاح شمولي للقضاء، يكون فيه رفع الموارد المالية وتطوير الوسائل اللوجستية وتأهيل الموارد البشرية أدوات فاعلة لترسيخ دولة الحق والقانون، وتدعيم مجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتخليق الحياة العامة وما تتطلبه من حزم في حماية المال العام، وترسيخ الاحترام الواجب لحقوق الإنسان والحريات العامة.

وبالنسبة لإصلاح التعليم بجميع مراحلها، فمن الملاحظ أن التوجه نحو تحقيق الأهداف المحددة لتنفيذ مقتضيات ميثاق التربية والتكوين يعرف بعض التباطؤ في وتيرته الزمنية، وكذا بعض عوائق التطبيق رغم ما يرصد من اعتمادات مهمة لإنجاز المؤسسات التعليمية، وتجهيزها، وتطوير البرامج والمناهج وتحديث الوسائل بما يتجاوب مع التطور في مجالات التكنولوجيا والمعلومات.

وفي السياق ذاته، فإننا ندعو إلى تقييم حصيلته السياسية المتبعة في مواجهة آفة الأمية وذلك بمناسبة تخصيص غلاف مهم لتنفيذ برنامجي التربية غير النظامية وتحسين التكوين الأساسي للبالغين.

إن الاستثمار في الرأسمال البشري هو ضمانه تحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي كما تؤكد ذلك في النتائج الايجابية التي حققتها عدد من البلدان التي كانت في الخمسينات في نفس مستوى المغرب في مجال التنمية مثل كوريا الجنوبية وماليزيا والصين الشعبية.

إن تشييد المنشآت الثقافية والحفاظ على العمران ودعم كل ضروب الفنون والإبداع والاعتناء بقضايا الشباب والنهوض بالنشاط الرياضي، رهانات حيوية لتدعيم ثوابت الهوية المغربية، ونحن إذ نشيد بالمجهودات والمبادرات التي تعرفها هذه القطاعات لا نخفي انشغالنا بتواضع النتائج، ودعوتنا ليس فقط لرصد المزيد من الإمكانيات، ولكن لتحسين الأداء، وتطوير مناهج التدبير والمتابعة والالتزام على الأقل بكل البرامج والمخططات المعلنة لدعم البنيات الثقافية والشبابية والرياضية. وهنا لا بد من أن نلاحظ أن قطاع الرياضة لازال يتيمًا وبدون مسؤول وبدون استراتيجية

بينما نلاحظ الاهتمام البالغ الذي يعطيه شعبنا لهذا القطاع الحيوي بتعبئته بمناسبة التظاهرات التي يتألق فيها رياضيوننا، نتمنى أن تستخلص الحكومة الدرس من هذه الحالة وتأخذ التدابير اللازمة ليصبح قطاع الرياضة في مستوى طموحات وتطلعات شعبنا الواعي بأن الرياضة جزء من التنمية الشاملة ورافعة للتنمية كل القطاعات الأخرى.

ثانياً: المقاربة الإرادية بين إكراهات الإنفاق وضرورات الاستثمار لرفع مستوى النمو. السيد الرئيس،

تعرضنا في الجزء الأول من هذه المداخلة للإكراهات الصعبة التي واجهتها بلادنا خلال سنة 2004، والتي كانت حاضرة عند إعداد مشروع القانون المالي الذي يفصح عن استمرار الحرص على الحفاظ بدقة على التوازنات الكبرى، وقد نبهنا دائما إلى المخاطر التي قد ينطوي عليها هاجس الاستقرار الماكرو- اقتصادي، إذا هو لم يندرج في مقاربة تنموية شمولية تتأسس أولا على المرجعية السياسية بتعميق الديمقراطية وعلى المرجعية الاجتماعية، مرجعية التضامن الذي يسعى إلى محو الفوارق بين الجهات والفئات وما أصبح يعرف اليوم بسياسة القرب، التي لا يمكن تفعيلها بمبادرات جزئية أو تدابير ظرفية، ولكن في إطار مشروع مجتمعي متسلح بإرادة حازمة وقوية، ومحاربة العقلية المتحجرة التي تهدد مسيرة النمو بالترجع إلى الوراء.

إن قيمة الاستثمار العمومي تظل مستقرة في هذه الميزانية بينما تستمر وتيرة الإنفاق في تصاعد.

وإذا كنا نقدر المجهود الجريء الذي اتخذ لتدارك متأخرات مستحقات الصندوق المغربي للتقاعد (11 مليار) وانعكاسات ذلك على ميزانيات الأعوام المقبلة، وارتفاع كلفة الأجور وارتفاع المعدات والنفقات فإن الارتفاع يضع من جديد علامة استفهام حول قدرة الحكومة على التحكم في النفقات.

إن استقرار ميزانية الاستثمار أمام تصاعد نفقات التسير قد يشكل في حد ذاته تقليصا لفرص التنمية، رغم كل الجهود المبذولة لفائدة القطاعات الاجتماعية، والتي تظل ذات طابع استثنائي في قدر لا يستهان به، ولهذا فالحكومة مطالبة بتقوية ميزانية التجهيز حتى تتمكن بواسطتها من إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اقتصادي وما يمكنه أن يحقق لبلدان المنطقة من مكاسب، ولكنه يوجد في نفس الوقت أمام تحديات التأهيل الشامل لاقتصادياته حتى تكون جاهزة للتنافسية. ونحن نلاحظ أن هناك نقصا كبيرا في الإجراءات الواجب اتخاذها لتأهيل المقاول المغربي وجعلها ترحب رهان التسابق لتقديم منتج جيد بأقل ثمن في السوق الداخلي وغزو الأسواق الخارجية الجديدة.

إن تحديات الانفتاح تقتضي كذلك تشجيع خلق المقاولات وإنشاء صناديق لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة منها ومضاعفة وسائل وأساليب التأهيل والهيكلية، ولا بد أن نسجل أن التقدم الحاصل في اعتماد برنامج تأهيل المقاولات يظل مكسبا مهما، ولكنه يتوقف على تفعيل الميثاق الذي صادق عليه البرلمان. إن آليات التمويل تظل دون مستوى ما تتطلبه المنافسة العالمية من إمكانيات، فالاعتمادات المرصودة لمختلف الصناديق المحدثة لضمان التمويل والتأهيل والهيكلية، متواضعة جدا ولا تعكس ما تعلنه الحكومة من التزامها بمواكبة المقاول الوطنية.

وواقع أن دور الأبنك أساسي في حل إشكالية التمويل، ونتطلع أن يساهم قانون بنك المغرب وقانون مؤسسات الائتمان والمقتضيات المحفزة لأسواق البورصة في الجواب على هذه الإشكالية بما يراعي الخصوصيات القطاعية، والانخراط تحت مسؤولية الدولة في دعم المقاول والاستثمار وتشجيع الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار المنتج، ومصاحبة المقاولات الصغرى والمتوسطة، وإنقاذ المقاولين الشباب من أوضاعهم الصعبة. وهنا لا بد أن نذكر الحكومة بالتزامها لحل مشكل المقاولين الشباب، عندما رفضت لأسباب تقنية ننتقمها - مشروع التعديل الذي تقدمت به فرق الأغلبية لمعالجة جميع الملفات التي لم تعالج منذ المصادقة على تعديلنا في ميزانية سنة 2000 وذلك لأسباب لا داعي لذكرها ونحن على يقين أن تظافر النيات الحسنة في وزارة المالية وجمعية المقاولين الشباب وأعضاء لجنة المتابعة الدائمة التي ستنشأ قريبا ستطوي هذا الملف نهائيا في اتجاه إنقاذ المقاولات التي عرفت تعثرا موضوعيا، والعمل على جدولة الرأس المال المتبقى على مدة 15 سنة وباحتساب سعر فائدة سنوي نسبته 5 في المائة.

إنه لا يكفي أن نحقق ترسانة تشريعية في مجالات الشغل، والتغطية الصحية، والضرائب، والمنافسة وغيرها، فالمناخ الملائم لتشجيع الاستثمار يتوفر أيضا

السيد الرئيس،

إن تحسين موارد الدولة ينبغي أن يتأسس على مراجعة شمولية لسياسة الإعفاءات والامتيازات الضريبية واعتماد برنامج متكامل لتصحيح الاختلالات التي تعرفها مختلف القطاعات الاقتصادية وإرساء قواعد العدالة الضريبية، بدلا من الاستمرار في تكريس الحيف الجبائي على الفئات الاجتماعية الواسعة، وعلى فاعلين اقتصاديين واجتماعيين بعينهم (مثال: النسب المرتفعة للضريبة العامة على الدخل - الاقتطاع من المنبع للأجراء والموظفين: أكثر من 80% من عائدات هذه الضريبة، وكذا تضريب التعاونيات الذي سنعود إليه بالتفصيل).

إن الحكومة مدعوة إلى مواصلة اهتمامها بتعويض الخصائص المتنامية في الموارد العمومية بسن إصلاح جبائي عادل وطنيا ومحليا، وذلك لتطوير الموارد الجبائية وملاءمتها مع تغيرات بنية جهاز الإنتاج ومستجدات المشهد الاقتصادي.

إننا نلاحظ في نفس السياق أن اللجوء إلى الاقتراض لتمويل الاستثمارات من شأنه أن يزيد من عبء المديونية ويثقل كاهل مالية الدولة مما يدفعنا مرة أخرى إلى التساؤل عن مصير القطاع العمومي إذا ما استمرت ميزانية التسيير على ما هي عليه.

ونخلص مما سبق إلى أن رفع مستوى التجهيز والاستثمار العمومي يظل في رأينا الأداة الأولى لتطبيق الاستراتيجية التنموية شريطة أن يركز القطاع العام على المهام الأساسية ويستجيب لمعايير الفعالية والشفافية وحسن التدبير، مما يتطلب الحفاظ على مستوى كاف للاستثمارات العمومية الداعمة للنشاط الاقتصادي من أجل توفير التجهيزات التحتية والخدمات الأساسية.

ثالثا: تأهيل المقاول: التحديات، الصعوبات والمتطلبات.

السيد الرئيس،

إن المغرب الذي انخرط في توجهات الانفتاح على الاقتصاد الدولي ودخل في علاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي والتبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والانفتاح على الدول الموقعة على اتفاق أكادير، لا يواجه فقط صعوبات الظرفية الجهوية التي تعوق - لاعتبارات سياسية - بناء المغرب الكبير كتكتل

بتحقيق شفافية التدبير في الإدارة، ونزاهة وفعالية القضاء، وتخليق الحياة العامة، ونبذ التردد في جلب الاستثمار الذي ينبغي بكل تأكيد المضي للبحث عنه في موطنه لا انتظار قدومه.

ونخلص من هذا إلى أن الحاجة ملحة إلى صياغة رؤية واضحة فيما يخص التنمية الاقتصادية بمختلف قطاعاتها، فعلى غرار الاستراتيجية في قطاع السياحة، على الحكومة أن تبادر إلى صياغة استراتيجية وطنية للتنمية الصناعية والفلاحية والصيد البحري والصناعة التقليدية تأخذ بالاعتبار نهج خطة لإدماج القطاع غير المنظم وما يشكله من انعكاس على الاقتصاد الوطني.

فعلى مستوى النهوض بالعالم القروي مثلا، تبذل الدولة مجهودات كبيرة لإنجاز البنيات التحتية ورفع وتيرة التزويد بالماء والكهرباء والمسالك وتوفير الخدمات الأساسية، ولكننا لا زلنا ننتظر الإقدام على استراتيجية جديدة لخلق مقاولات إنتاجية في المجال النباتي وتربية المواشي لا تهدف فقط إلى الاكتفاء الذاتي فيما يخص مواد التغذية الرئيسية، ولكن كذلك التوجه وبالأسبوعية إلى قطاعات ذات قيمة مضافة مهمة تنتج خيرات جديدة من أجل التصدير إلى جانب الإنتاج التقليدي كالحوامض والبواكير ومشتقات الحليب وزيت الزيتون والكروم والفطريات والأعشاب الطبية ونباتات العطور والتمور وغيرها.

إن هذه الاستراتيجية الجديدة يجب أن تتوجه نحو إشباع حاجيات الأسواق الجديدة، وكذا الأوروبية والأمريكية وتكون في مستوى المنافسة فيها، ونحن على يقين بأن لبلادنا ما يكفي من الخبرة والمؤهلات الطبيعية والعلمية للنجاح في هذا الرهان.

وعلى مستوى الصناعة التقليدية كذلك التي ينتسب إليها ما يزيد عن مليوني صانع وصانعة، فنحن ننتظر عملا استراتيجيا وممنهجا ومجهودا فيما يخص الجودة والوفرة للنهوض بهذا القطاع الواعد حتى يتوجه بدوره نحو التصدير ولا يظل فقط حبيس إشباع الحاجات الضرورية للمغاربة وللسياح الوافدين.

وعلى مستوى القطاع التعاوني لا بد أن نذكر بأن الحكومات المتعاقبة منذ التخطيط الخماسي الأول 1960 - 1964 عملت على تقوية التعاونيات في شتى مجالات الإنتاج الاقتصادي، وبالرغم من الجهود المبذولة لم تتوصل إلا إلى نتائج ضئيلة، حيث لا يمثل الإنتاج التعاوني اليوم سوى 3% من الإنتاج العام، بينما يحتل في الدول المتقدمة والمصنعة مكانة متميزة يصل

في بعضها إلى 70%، ولذلك فنحن لا نتردد في التحفظ على كل إجراء يمكن أن يمس بهذا المكسب المتواضع، لأن حزب الاستقلال ظل دائما يعمل من أجل تشجيع التعاون نظرا للدور الاجتماعي الذي يلعبه في الاقتصاد من خلق لفرص الشغل ولاسيما في العالم القروي، وفي هيكله المقاولات في حقول الزراعة وتربية المواشي والصناعة التقليدية.

لذلك نعتبر أن إخضاع القطاع التعاوني للضريبة في الظروف الحالية، ونحن مقبلون على فتح الأبواب في نطاق اتفاقيات التبادل الحر سيكون بمثابة ضربة قاضية لقطاع يحتاج للدعم والتشجيع.

وقد طلبنا من الحكومة، بعد المشاورات والحوار البناء والطويل الذي قمنا به مع المعنيين أن تتخلى عن تضريب التعاونيات من خلال قانون المالية حتى تعطي الوقت الكافي للوزارة الوصية وللمهنيين (الذين لم يستشاروا من قبل مصالح وزارة المالية قبل اقتراح التضريب)، الفرصة لدراسة أعمق لميدان التعاونيات واقتراح الإصلاحات الضرورية لهذا القطاع حتى نضمن في آن واحد حق الخزينة في العمليات التي لا صلة لها بالعمل التعاوني وضمن مستقبل الحركة التعاونية في تأهيل المقاولات وتقديمها من الناحية التكنولوجية والجودة والتنافسية. وصيانة صحة المستهلكين.

إن الحكومة استمعت إلينا بكل إمعان لكن دون الأخذ برأينا متعهدة بأن تراجع موقفها من هذا التضريب إذا تبين لها أن نتائجه سلبية على الإنتاج التعاوني خاصة في ميدان الفلاحة (نقص الإنتاج ونقص في دخل المتعاونين الصغار كما نتوقعه)، إذ لا صلة لهذا الدخل برقم المعاملات للتعاونيات الذي اقترحه الحكومة وعدله مجلس النواب.

رابعا: بين ضغط الخصاص الاجتماعي وتفعيل آليات التضامن: السيد الرئيس،

إن أكبر التحديات التي ينبغي أن تعالجها سياسة القرب هي إشكالية الفقر، وإذا كانت الحكومة قد جعلت من أولوياتها تمكين المحرومين من الخدمات الأساسية فمن الواجب إيجاد حلول جذرية للوصول إلى التجاوب مع حاجيات هذه الفئة، فأشكالية الفقر ترتبط بمشاكل البطالة، والدولة لا يمكنها أن تظل المشغل الأول، والقطاع الخاص كي يضطلع بدور أساسي يحتاج إلى مزيد من التأهيل لتوسيع الاستثمار وتوفير مزيد من

واعتباره مجالا ذا أسبقية يصنف على رأس الأولويات الحكومية كبرنامج مكافحة السكن غير اللائق ومدن بغير صفيح لأن الأمر يتعلق بمخاطر محدقة بادية للعيان.

السيد الرئيس،

لا شك أن مشروع القانون المالي الذي ناقشه قبل التصويت عليه أحد الأدوات التي ينبغي أن تساهم في إنجاح بلادنا في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المطروحة عليها بتعميق الإصلاحات السياسية وفي مقدمتها الخيار الديمقراطي الذي لا رجعة فيه، واستثمار مكاسب شعبنا في مجالات حقوق الإنسان والحريات التي يجب صيانتها وتكريسها وتخليق العمل السياسي.

إن حجم التطلعات والحاجيات التي ينتظر شعبنا تلبيتها يظل كبيرا بالمقارنة مع الإمكانيات، مهما بلغت الاعتمادات المالية المرصودة لها. ولكننا نراهن بتفاؤلنا على الإرادية والاستمرارية والتعبئة الشاملة مقدرين أهمية الأوراش والإصلاحات المطلوب مواصلة إنجازها متطلعين إلى المستقبل بكل ثقة. ولذلك نسوت بالإيجاب على ميزانية 2005.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم السي محمد المنصوري عن الحركة الوطنية الشعبية. فليفضل.

**المستشار السيد محمد المنصوري:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدتان المستشارتان المحترمتان،

السادة المستشارون المحترمون،

فريقنا الحركة الوطنية الشعبية يعتبر أنه لا بد من التأكيد في البداية أن الإكراه الزمني والجلسات المراتونية التي تخصص لمناقشة مشروع القانون المالي، يتعذر معها على الفرق النيابية القيام بدراسة متأنية وعميقة يمكن من خلالها إغناء المشروع بمقترحات وتعديلات تتماشى والتوجه العام للسياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

كما أننا نعتبر عرض مشروع القانون المالي دائما على مجلس النواب قبل مجلس المستشارين، بالرغم من أن الدستور لا يحدد الغرفة التي يجب أن يحال عليها المشروع أولا، تقليدا اتبعته الحكومة للتمييز بين

فرص العمل، وهذه الحلقة التي تدرج في إطار ثورة التغيير الهادئة والعميقة لا تمتص بالقدر الكافي الطلب المتواتر على سوق الشغل مما يقتضي في رأينا الإقدام على بعض التدابير الاستعجالية الجريئة وبذل التضحيات الضرورية تجاوبا مع المكانة التي يعطيها الشعب لقضية التشغيل كأسبقية أولى بعد قضية الوحدة الترابية. ومن ذلك تعبئة النفع العام في مجموع البلاد وفي كل القطاعات والعمل على تخصيص رخص النقل والمقالع وتدابير الأكشاك في المدن والضيعات للخرجين المعطلين من المختصين.

السيد الرئيس،

من عناصر القوة في مجهود الحكومة مراجعة طرق معالجة قضايا السكن والتعمير بإعطاء الأولوية لتدارك الخصائص الكبير في ميدان السكن الاجتماعي، باعتماد تدابير من شأنها تقوية العرض وتسهيل الطلب على السكن. إن التقييم الشمولي للبرامج السابقة التي تؤكد الحكومة أنها لم تطور وتيرة العرض بما يكفي ويلائم الطلب. سيساعد على تجاوز العوائق التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة، ونعتقد أن تعبئة الرصيد العقاري المتوفر للدولة، والشروط التفضيلية الممنوحة للمنعشين العقاريين، وصندوق التضامن للسكن، وصناديق الضمان المنشأة لتغطية مخاطر القروض الممنوحة، والتشجيعات ذات الطابع الضريبي والإداري، من شأنها أن تسهم في حل إشكالية السكن الاجتماعي لفائدة الفئات المحتاجة. ولكن تحقيق هذا الهدف يقتضي مواكبة مستمرة من السلطات العمومية لاحترام المقننات القانونية والتنظيمية التي تضمن الوصول إلى امتصاص السكن غير اللائق والعشوائي، وتوفير السكن الكريم لكل المواطنين، وتدقيق الحوار حول مشروع القانون 04-04 المعروض على البرلمان حتى يؤدي الأهداف المرجوة منه ويضمن انخراط الجميع في تصحيح أوضاع التعمير والسكن ببلادنا.

ونحن نريد أن ننبه بصفة أساسية في هذا السياق إلى استفحال وضعية المدن العتيقة، حيث أصبحت المباني الأيلة للسقوط تنهار على رؤوس المواطنين كما وقع مؤخرا ويقع كل فصل شتاء، بمدينة فاس وغيرها من المدن، وقد دعونا إلى اعتبار هذه القضية من أولويات السياسة السكنية، وطلبنا أن تتحمل الحكومة والسلطات المركزية والمحلية والهيئات المنتخبة واجبها المستعجل من أجل إيجاد حلول نهائية جريئة لوقف هذا النزيف بتقويم وضعية كل المعمار المههد في المدن العتيقة

المجلسين، مما يجعلنا عند اقتراح إدخال بعض التعديلات على المشروع كأننا لا نراقب عمل الحكومة فحسب بل حتى عمل زملائنا في مجلس النواب وهو يجرنا كل مرة. وتفاديا لهذا الإحراج نقترح عرضه بالتناوب على الغرفتين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل الغوص في مضامين المشروع، كان بودنا أولا أن تبادر حكومتنا الموقرة بإشراك المؤسسة التشريعية وخاصة مكونات الأغلبية أثناء إعداد الميزانية العامة مما يساهم في الرقي بآليات التشريع والمراقبة لمؤسسة البرلمان.

وثانيا، أن لا تخضع أرصدة الميزانية العامة والاستثمارات العمومية لمقاربة تقليدية، بحيث تستند الحكومة في توزيع هذه الميزانية حسب الكثافة السكانية عوض أن تأخذ بعين الاعتبار حاجيات المناطق، وذلك بهدف وصول جميع رعايا جلالة الملك إلى مستوى معيشي يصون كرامتهم.

السيد الرئيس،

إننا ندرك بكل وعي ومسؤولية الظروف والمناخ العام و بعض الإكراهات والمعوقات، كارتفاع سعر البترول في السوق العالمي والذي كان له الأثر السلبي على الميزان التجاري، وكنا في فريقنا قد عملنا على تنبيه الحكومة في مناسبات متعددة إلى ما يمكن أن تعرفه الأسواق العالمية من ارتفاع متوقع لأسعار البترول، ولازلنا نؤكد أن هذه المادة ستعرف نفس وتيرة الارتفاع ولا نستغرب إذا ما وصل سعر البرميل إلى أكثر من 80 دولار في أفق 2010 وكل المؤشرات العالمية اليوم تؤكد إننا نسير في اتجاه أزمة طاقة عالمية خانقة خاصة بالنسبة للدول مثل المغرب، بعكس الدول المتقدمة التي تتدارك هذا الارتفاع بالخدمات التي تسديها للدول المنتجة للبترول بأثمان جد مرتفعة وهنا سيكون توازن.

وفي نفس السياق، إن بنيتنا الاقتصادية مازالت تعيش تحت ضغط الفاتورة الطاقية والتي تستهلك لوحدها نسبة من الناتج الداخلي الخام يعادل إيرادات السياحة وعائدات العمال المغاربة بالخارج وهو ما ينهك الميزانية العامة للدولة ويفرض علينا بالتالي التفكير بكل جدية وحزم في إيجاد صيغ جديدة لتحقيق استقلال طاقى نسبي عن ضغوطات الأسواق العالمية. هذا ما جعلنا في فريقنا نقترح إحداث صندوق دعم

عمليات التنقيب عن البترول واستكشاف المياه الجوفية، في أفق تحقيق صناعة بترولية وطنية، مما يمكن من ضمان استقلال الاقتصاد الوطني عن التقلبات التي تعرفها الأسواق العالمية في أثمان المواد البترولية، كما يهدف أيضا إلى الرفع من وتيرة حفر الآبار للوصول إلى معدل 15 بئرا سنويا، مع التأكيد على أن هذه الآبار تبقى ذات منفعة حتى ولو افترضنا تعذر وجود ثروات بترولية فإنها لا محالة ستكشف مادة ضرورية وأكثر غنى وهي الماء الذي أضحي في عالم اليوم يتقلص بوتيرة خطيرة.

السيد الرئيس،

بناء على التوجهات الملكية فقد عملت الحكومة على جعل هذه الميزانية ميزانية إرادية من أجل محاربة الفقر، وتنشيط الاقتصاد وتأهيل المقاولات وتحسين ثوابت الهوية المغربية دون إغفال الأولويات الأربع التي جاء بها التصريح الحكومي.

وبالمناسبة فإننا نرى أن محاربة الفقر لن تتجلى فقط في القيام بتجربة بالدار البيضاء كما صرح أحد الوزراء بذلك والاقترار على المدن الكبرى، بل إن محاربة هذه الآفة يجب أن تبتدىء بالقضاء على سياسة التفجير ووضع هذه التجربة على محك الواقع في القرى والبيوادي التي تعرف فقرا مدقعا لكي تتضح مدى فعالية هذه التجربة من دونها.

وكان أملنا السيد الرئيس أن يأتي هذا المشروع ضمن مخطط إستراتيجي خاصة حتى يتسنى لنا معرفة مقاربتها للجانب الاجتماعي سواء في مجال الفقر أو محاربة الأمية وتعميم التطبيب.

وبالرغم من أن الجانب الاجتماعي حظي في هذه الميزانية بأهمية كبيرة إذ خصص له 55% للقطاعات ذات الصبغة الاجتماعية، ومع ذلك يمكنني القول أنه أتى بإجراءات ضعيفة الجراة بالمقارنة مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية المطروحة، إذ أن البطالة لازالت في تزايد مستمر وازدادت هوة الفوارق الاجتماعية وانتشار ظاهرة السرقة والتسول ومختلف مظاهر الانحراف والإجرام... الخ، مما يستوجب على الحكومة توفير الظروف الملائمة لتحقيق تنمية بشرية متوازنة وذلك عن طريق القضاء على اقتصاد الربيع والإمتهارات وسياسة التفجير. وقد سجلنا إحداث مناصب الشغل، وأكدنا بالمناسبة على ضرورة أن يستفيد العالم القروي من هذا الإجراء وكذا تخصيص نسبة محترمة من هذه المناصب لفائدة المرأة حتى نساهم فعليا في

السيد الرئيس،

إن المناخ الاقتصادي الدولي وما يحتمه على بلادنا من إكراهات وتحديات خاصة في إطار الشراكة واتفاقيات التبادل الحر المبرمة أو التي ستبرم، تضع الاقتصاد الوطني أمام خيار لا مفر منه وهو تحسين الإنتاجية والجودة من أجل مواجهة المنافسة الشرسة، وبذلك لا بد من تقوية الآليات المتداخلة للنهوض بالاستثمارات والعمل على رفع العوائق الإدارية البيروقراطية والمتمثلة في المساطر البطيئة والمعقدة والارتكاز على الاستثمارات بمختلف العملات والأقاليم، وهو ما يستوجب تفعيلًا أكثر للمراكز الجهوية للاستثمار.

وإننا نسجل تضافر الجهود من أجل تشجيع الاستثمار وذلك من خلال مجموعة من التدابير لتحسين المناخ الماكرو- اقتصادي والقانوني والمؤسسي والإداري. وقد لاحظنا أن مشروع الميزانية الحالية قد رصد غلًا فًا ماليًا إجماليًا يقدر بـ 70,88 مليار درهم كاعتمادات للاستثمار في إطار الميزانية العامة، ولذا نأمل إلى تقوية البنية التحتية والتجهيزات الأساسية خاصة بالمناطق والجهات التي هي في أمس الحاجة إليها، مع العمل على التركيز أساسًا على نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل امتصاص البطالة خصوصًا مع مواصلة التفكيك الجمركي الذي لن يؤدي فحسب إلى انخفاض مستوى المداخيل الجمركية وإنما إلى تضيق الخناق على المقاولات الصغرى والمتوسطة، ولهذا نادينا بتمكين المقاولات الصغرى والمتوسطة الحديثة التأسيس من إعفاءات ضريبية وتحفيزات جبائية تمكنها انتقالًا من مجابهة تحديات العولمة والمنافسة، وفي هذا الإطار نتساءل عن المستفيد من اتفاقيات التبادل الحر والشراكة والتي تبرز فيها الحكومة بعض رجال الأعمال التابعين للكنفدرالية العامة للمقاولين المغاربة (CGEM)، بينما يتم تهميش رجال أعمال ذات المقاولات الصغرى والمتوسطة، والتي هي في حاجة لدعم حقيقي سواء من طرف الدولة أو من طرف الأبنك التي لا تلعب الدور الحقيقي في مساهمة النهوض بهذه المقاولات عن طريق تسهيل الإجراءات وضمانات السلفات التي هي في الواقع تعتبر تعجيزية، والحالة أن هذه المقاولات هي التي تستعمل أكثر اليد العاملة وبالتالي تمتص البطالة في الوقت أن المقاولات الكبرى تعطي الأسبقية للآلات الأوتوماتيكية.

إدماج النساء في الحياة الاقتصادية والتنمية. وما دما بصدد الحديث عن العالم القروي فإننا نجدد تأكيدنا إلى أن بوادينا وقرانا لازالت تنقصها التجهيزات والخدمات الأساسية كالتعليم والتكوين والصحة والبنيات الطرقية والتجهيزات الطاقية والمائية وإعادة هيكلتها، مما يسبب في الهجرة القروية التي تشجع على انتشار السكن العشوائي وظواهر الانحراف والعنف والتهميش.

ومادما السيد الرئيس نتحدث عن القطاع الاجتماعي فإن فريقنا لازال يتساءل عن تطبيق المشروع المجتمعي الهام المتعلق باعتماد مدونة التغطية الصحية. واعتبارًا لكون الاستقرار الاجتماعي أضحي شرطًا أساسيًا لاستقطاب الرساميل الاستثمارية، فإن المشروع الذي بين أيدينا جعل الأمن في خدمة التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي.

السيد الرئيس،

إننا في فريقنا نؤكد على الدور الحيوي والمركزي الذي تقوم به الجماعات المحلية لما لها من ارتباط بجميع القطاعات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والتنسيق مع المصالح الوزارية محليًا وإقليميًا وجهويًا، فإننا من هذا المنبر نرى من الضروري التفكير بجدية في أهمية خلق وزارة خاصة بالتنمية المحلية تسمى وزارة مكلفة بالجماعات المحلية. وفي نفس السياق، ندعو إلى ترسيخ سياسة اللاتمرکز في إنشاء ملحقات جامعية للحد من ظاهرة انقطاع التلاميذ عن دراستهم الجامعية مما يؤدي بهم إلى الانحراف والعنف... إلخ.

ولئن كانت بلادنا قد قطعت أشواطًا مهمة في الإصلاحات المتعلقة بتنشيط الديمقراطية في مختلف أبعادها والاهتمام بمختلف الثقافات الوطنية ومن ضمنها الثقافة الأمازيغية، فإن طموحنا كان أكبر في هذا المجال من أجل الرفع من ميزانية كل القطاعات التي لها صلة بهذه اللغة في مختلف مناحي الحياة العامة، وبالأخص إنشاء محطة تلفزيونية وأخرى للإذاعة تبثان باللغة الأمازيغية، وذلك من أجل التواصل الفعال داخل وخارج المغرب. وفي هذا الإطار، ندعو خطباء المساجد والأئمة إلى استعمال اللغات المحلية عوض لغة معقدة ومصطلحات لا يفهمها إلا خريجي الجامعات المتخصصة في العلوم اللسانية.

وبالمناسبة، أصر القول كما سبق أن أكدنا إن على الحكومة أن تولي الاهتمام أكثر للأوضاع المادية لأئمة المساجد والرفع من التعويضات المالية لهم وإدماج خريجي كليات الشريعة ودار الحديث الحسنية.

## المستشار السيد محمد جوهري:

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين، أقدم هذه المداخلة الوجيزة بمناسبة مناقشة القانون المالي لسنة 2005.

السيد الرئيس،

ناقش مجلس النواب قانون المالية لسنة 2005 مناقشة مستفيضة كما هي العادة، وقدمت فرقنا ما تراه من تعديل وتنقيح، وكنا في اتحاد الحركات قبل إنهاء مناقشة القانون المالي في مجلس النواب قد عقدنا عدة ندوات على مختلف المستويات في مناقشة القانون المالي، وتبادل الرأي بشأنه سواء في مرتكزاته الأساسية أو في توجهاته العامة، أو الخاصة، وسواء على مستوى المداخل، أو النفقات، أو الصناديق الخاصة.

إن نظام الثنائية البرلمانية قد جعل الحكومة تخضع في الحقيقة لامتحانين، وجعلت المراقبة مزدوجة، فالقانون المالي قد عرض في مجلس النواب، وخضع لنفس الإفتحاص والتدقيق الذي أخضعناه إليه في مجلسنا هذا، ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار الإفتحاص الأول لأننا في الحقيقة ناقش المشروع في مرحلته الثانية، أي بعد أن صادق عليه مجلس النواب، فيجب أن نتساءل منذ البداية عن ضرورة سلوك نفس المسطرة التي سلكها مجلس النواب أم أن الضرورة وحسن تدبير الوقت يحتم اعتماد الأساليب المختصرة التي ينص عليها الباب الخامس من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وذلك تقاديا للانتقادات الكثيرة والشديدة اللهجة التي توجه من طرف المتناولين للشأن البرلماني من جهة وحتى المواطنين المنتبحين لأعمال البرلمان، من جهة أخرى. ولقد حان الوقت للتفكير جيدا في هذا المضمار، ووضع حد لتكرار المداخلات التي تعبر عن وجهة نظر فريق واحد ممثل في المجلسين، وتؤدي هذه الطريقة إن وقع التنسيق حولها بين الحكومة والبرلمان أن تعمد الحكومة إلى وضع قانون مالية بالتناوب في كل مجلس عند بداية دورة أكتوبر من كل سنة.

السيد الرئيس،

ولقد سجلنا بارتياح وعد الحكومة بعدم المساس بالحقوق المكتسبة للتعاونيات وضمنها خاصة التعاونيات المتخصصة في زيت الزيتون بالإضافة إلى تعاونيات الصناعة التقليدية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

من جهة أخرى نجدد للحكومة ما سبق وأن دعينا إليه من ضرورة بلورة إستراتيجية شاملة ومتكاملة للتنمية القروية لا تعتمد التنمية الفلاحية فحسب بل تتجاوزها لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالعالم القروي.

كما أننا من أعلى هذا المنبر، ندعو الحكومة إلى التفكير جيدا في إيجاد صيغة لإعفاء الملمزمين اتجاه صندوق القرض الفلاحي من المديونية التي تراكت عليهم منذ سنوات من جراء الجفاف والفيضانات ومختلف الكوارث الطبيعية، ونعتبر أن الدعم المقدم بالملايير التي منحت للمؤسسات من أجل إعادة هيكلتها كان يجب أن توجه بعض مخصصاته لفائدة صغار الفلاحين الذين أصبحوا اليوم فقراء.

وفي الأخير أود التأكيد على الدور الدبلوماسي في مواجهة خصوم وحدتنا الترابية وذلك في مختلف المحافل الدولية والارتقاء بالجهد الدبلوماسي الشعبي وتوفير مختلف أشكال الدعم للمبادرات النوعية.

اسمحوا لي حضرات السيدات والسادة المستشارين أن أستلهم من الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال افتتاح السنة الأولى من الدورة التشريعية الثالثة والذي "حث فيه الحكومة على مواصلة مضاعفة الجهود، لإزاحة كل العوائق أمام حاجة البلاد الملحة لتحفيز الاستثمار المنتج والتوظيف الأمثل لكل الإمكانيات والطاقات المتاحة لنا داخل وخارج البلاد والإقدام على اتخاذ القرارات الشجاعة والصائبة، التي تتطلبها المعضلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى للبلاد". وبهذا اختم واشكر الجميع عن إصغائكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن للسيد المستشار السي محمد الجوهري رئيس الحركة الشعبية. فليتفضل.

وتوالت التوجيهات الملكية السامية في كل المناسبات لتدعم الخطط المرسومة للتنمية في المجالات التي أشرنا إليها، وانكبت الحكومة على تنفيذ البرنامج الحكومي، وواكبها البرلمان بالمراقبة اللازمة على جميع المستويات.

وقد أعطى جلالة الملك المثل الحي في تطبيق سياسة القرب من المواطنين، والإنكباب على أحوالهم في جميع مستوياتهم، وزار كل أطراف البلاد شرقا وغربا شمالا وجنوبا، وبأشر المشاريع التنموية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وواكب كل البرامج بمنهجية القرب والإطلاع على الأحوال بأذن صاغية وعين فاحصة وقلب حنون وقرارات حازمة.

وكانت الحكومة بطبيعة الحال منخرطة في هذا الجهاد الذي يتزعمه جلالة الملك وتدعمه القوى السياسية والمجتمع المدني وبياركة الجميع، وينخرط فيه الجميع.

وإذا كانت بلادنا من أقصاها إلى أقصاها تعتبر ورشا واحدا للعمل التنموي، بناء الطرق السيارة وفتح المسالك والطرق العادية وتشبيد الموانئ الإستراتيجية والسدود وهيكلية المدن، والإنكباب على بناء آلاف المساكن، والقضاء على مدن الصفيح، وإصلاح الإدارة والقضاء، والمجال الصحي، وتدبير شؤون الاقتصاد، والمقولة، من أجل خلق مغرب قوي متين يواجه الصعاب، ويتأهل للمنافسة العالمية، ويقوي آلياته الاقتصادية، ويمنع إنتاجه الوطني، ويحصن أرضه وإنسانه، فإنه أيضا يتدبر شأنه السياسي لتأهيل المواطنين للانخراط في العملية الديمقراطية، إذ أن هذا التأهيل من المقومات الأساسية للمجتمع الذي يتنافس الند للند مع المجتمعات الأخرى.

السيد الرئيس،

لا تقل المعارك التي يخوضها جلالة الملك والحكومة في المجال الخارجي عن المعارك الداخلية، فخلال سنة قام جلالة الملك بتقصي أحوال وعلاقات ومراجعة أصدقائنا ومساندنا وحتى منافسينا من الدول الأخرى، شرقا وغربا شمالا وجنوبا، وكانت لزيارته الموقفة الأثر الحميد على كل المستويات السياسية والاقتصادية، واستفادت بلادنا من هذا الجهاد كما وصفته، حيث أصبحت تتمتع بصورة البلد القوي المنيع ذو المصداقية وذو المكانة المتميزة بين البلدان الكبرى في العالم، وأكبر دليل على ذلك توقيع اتفاقية الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومنح بلدنا عضوية العضو الملاحظ

تعتبر سنة 2004 هي المحطة الوسطى لتنفيذ مقتضيات البرنامج الحكومي الذي وقع التصويت عليه خلال شهر دجنبر سنة 2002، ويعتبر هذا القانون المالي هو القانون الثالث الذي يصوت عليه البرلمان بعد منح الثقة لحكومة الوزير الأول المحترم السيد إدريس جطو، وكانت مرتكزات البرنامج الحكومي تقوم على أربع أولويات.

- إنعاش الشغل المنتج،

- تحقيق نمو اقتصادي قوي،

- تدعيم أسس نظام تعليمي نافع،

- توسيع الولوج للسكن اللائق بالنسبة للشرائح الاجتماعية المعوزة.

وقد شرعت الحكومة منذ تنصيبها في تنفيذ البرنامج الحكومي، وقدم السيد الوزير الأول بعد ثمانية أشهر تصريحاً أمام مجلس النواب استعرض فيه نتائج عمل الحكومة في ميادين:

- تحديث الإدارة العمومية،

- تأهيل الاقتصاد الوطني،

- تشجيع المبادرة الحرة،

- إنعاش قطاعات ذات مؤهلات قوية للنمو كقطاع السياحة، والصيد البحري، والسكن، والصناعة التقليدية، والنسيج والألبسة، والتقنيات الجديدة للإعلام والاتصال والفلاحة.

وجاء الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش 30-7-2003 ليؤكد أن المرحلة تحتاج إلى وقفة وطنية جماعية، من حيث اعتبار الوظائف الدينية من اختصاص الإمامة العظمى المنوطة بجلالة الملك بمساعدة مجالس العلماء.

ومن حيث ترسيخ الديمقراطية باعتبار هذا الترسخ لن يكون إلا بوجود أحزاب قوية، وباعتبار كذلك أن التنمية الاجتماعية هي هدف أي إصلاح سياسي مهما كان، تنمية تتجه نحو توفير السكن اللائق والتعليم النافع واستثمار منتج، وبصفة عامة تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين وتحفيزهم في الانخراط القوي في دينامية النهضة الاجتماعية والاقتصادية، وكل ذلك باعتماد قدرات الرصد والتدبير والتوقع.

ثم جاء الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد الشباب وثورة الملك والشعب، حيث أكد جلالة الملك على أن الإستراتيجية الكبرى للبلاد هي بناء مغرب موحد ديمقراطي متضامن منفتح ومتقدم.

الوقفية هي ميزانية مستقلة عن الميزانيات العامة، ولا تدخل ضمن القانون المالي.

ورغبة من السيد الوزير في إضفاء الشفافية، والوضوح اللازمين للمناقشة والاستيضاح عمل على تضمينها في تقديم ميزانية الشؤون الإسلامية.

إن المقاصد من الوقف هو العمل الخيري، والتضامني مع الفقراء والأيتام والمحتاجين، وهي مؤسسة كرستها الشريعة الإسلامية السمحة ولعبت ولازال تلعب الدور المنوط بها خلال قرون عديدة.

واليوم، فإن مؤسسة الوقف يجب أن تواكب التطور الاجتماعي والقانوني وتدبير العقارات الوقفية عن طريق المقاول والشراكة.

أما الشأن الديني، فإننا نهني صاحب الجلالة الملك محمد السادس على الهيكلة الجديدة للمجال الديني، وعلى عصرنه المؤسسات التي تتناول الشأن الديني، وهي المجالس العلمية الوطنية والإقليمية، ونشيد بالسيادة العلماء، وهم يقومون بواجبهم منخرطون في عملية الإصلاح الحقيقي.

إننا مطمئنون إلى النهج الجديد في التسيير والتأطير، والاستيضاح، وتقرير المفاهيم الصحيحة للشريعة الإسلامية السمحة والغوص في مقاصدها انطلاقاً من الكتاب والسنة، هي مهمة ليست بالسهلة، ونحن نواجه الإرهاب والتطرف، والتأويلات الفاسدة، وطغيان الفضوليين والمتسلطين على الشأن الديني.

نحن مطمئنون لأن الشأن الديني في بلادنا هو من مهام ورعاية جلالة الملك، وهو مصون بحول الله من أي أذى، ونحن كلنا في ركاب جلالة الملك، لأن الأمر هو نوع من الجهاد، إذ كان جهاد السلف الصالح هو تبليغ الرسالة، وجهادنا اليوم هو حماية هذه الرسالة من التحريف والتأويل الفاسد والمعرض.

في المجال القضائي، لقد وقعت مراجعة كثير من القوانين لتتلاءم مع الاتفاقيات الدولية من جهة، ومع التطور الاقتصادي والاجتماعي من جهة ثانية، كما وقع إلغاء المحكمة الخاصة للعدل للخروج من القضاء الاستثنائي الذي كان وصمة عار في جبين بلادنا، ونأمل أن نتخلص في القريب العاجل من قضاء المقاطعات والجماعات، ليتمتع الإنسان المغربي في البادية والحاضرة بخدمات قاض من نوع واحد يحقق العدل والإنصاف، وقد ظهر من خلال النظرة الكمية أن الجهاز القضائي في خصاص من حيث عدد القضاة، وأن التماطل والتأخر في البث في القضايا ترجع أحد

في منظمة الحلف الأطلسي، ولم تخف الدول الكبرى التي لها السبق الدائم في العالم اعتزازها بصداقتها مع المغرب والتعاون معه، وقد استطاع المغرب، كذلك أن يبرهن على قوته وكفاءته في ميدان الأمن الدولي ومحاربة الإرهاب، ودلت كل الوقائع والأحداث التي زعزعت العالم على أن المغرب محصن ولله الحمد، وأنه يتعامل بأخلاق ونبل ورزانة كدولة أصيلة ملتزمة تطمح كذلك للسلم والأمن في العالم، وهي أرض اللقاءات والحوارات والمؤتمرات العالمية.

وإن الزيارة الأخيرة التي قام بها جلالة الملك لأمريكا الجنوبية، أعطت الدليل القاطع لكل الدول التي زارها على أنها تستقبل رئيس دولة أصيلة، يتمتع ملكها بالدعم المطلق من شعب يكن له الحب والوفاء، ويجعله قائداً أمام العالم لاحتلال المراتب التي تجعل منه ومن بلده الحليف المتميز.

إن حكومتنا كانت في ركاب جلالة الملك بطبيعة الحال، ولا نستهيئ بعملها وبجهودها الدؤوبين في إصرار وجدية ملحوظين، ولم يتوانى السيد الوزير الأول من تتبع جميع الملفات كيفما كان حجمها دون تراخ أو كلل أو ملل، وكان لهذا العمل المباشر عن طريق الحوار المستمر مع كل الفرقاء السياسيين والنقابيين والمقاولين وأرباب العمل، والجمعيات والأفراد الأثر الجميل في تدبير الملفات المطروحة للنقاش من جهة، ومن جهة أخرى جعل هذا الأسلوب الذي يتبعه السيد الوزير الأول، أن أصبح الشأن العام من تدبير كل الفرقاء، ولم تعد هناك مواضيع مستعصية على النقاش ولا على التدبير، وقد لامسنا ونحن نتحاور مع السيد الوزير الأول في عدة مناسبات أن الرجل يملك أدنا صاغية واستيعابا واضحا للأمر، الشيء الذي يسهل مأمورية التواصل وإيجاد الحلول العملية للمسائل والأمور المطروحة.

السيد الرئيس،

ما هو أثر هذا العمل الذي ذكرناه سابقا على الحياة اليومية للمواطن، وعلى سير شؤون البلاد أو ما نسميه بالقطاعات والميادين؟

ما هو أثر ذلك على ميادين القضاء، والتشغيل، والشؤون الإسلامية، والإدارة، والتجهيز، والصحة، والتعليم، والفلاحة؟

أنترق باختصار شديد لبعض هذه المجالات. ففي مجال الأوقاف والشؤون الإسلامية إن ميزانية الأملاك

أسبابه إلى هذا الجانب، وبهذه المناسبة فإننا لا نرى من سبيل لتدارك هذا الخصاص على الأقل في المنظور القريب من جهة، وتطعيم الجهاز القضائي بالكفاءات اللازمة، إلا في الاعتماد على نظام التعاقد مع القضاة الذين وصلوا إلى سن التقاعد، ومع المحامين الذين قضوا فترة معينة في الممارسة المهنية ويرغبون في خدمة وطنهم من أعلى منابر قاعات المحاكم بعد أن خدموها خلف المتهمين في أقباص الإبهام، ولن تفوتنا الفرصة لأقدم تحية التقدير والإجلال للسادة القضاة وهم قوامون بالقسط شهداء لله ولو على أنفسهم أو الوالدين والأقربين كما قال الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز، ونعتر بقضائنا حيث أصبح قضاء مشهودا له في كل الميادين الإدارية والتجارية، بالإضافة إلى الميادين التقليدية التي له فيها باع طويل في المدني والجنائي والشرعي.

أما في مجال التشغيل، فإن الحكومة قد أوضحت منذ عرضها للخطوط العريضة لبرنامجها، أن التشغيل مرتبط بالتأهيل الشامل للاقتصاد الوطني، وتحويل الزراعة التقليدية إلى إنتاج فلاحي عصري وتطوير المقاولات، وكل ذلك من أجل خلق الثروات التي تؤدي إلى خلق مناصب للشغل، وبعبارة أخرى فإن التشغيل هو نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للتنمية الشاملة في كل المجالات، وبالتالي فإصلاح الإدارة وإصلاح القضاء وإصلاح النظام الضريبي، وإعادة النظر في النظام الاقتصادي نظم الرخص والشهادات كلها أسباب تؤول إلى تنشيط الاقتصاد وتحريك آلياته لإنتاج الشغل.

لقد عملت الحكومة على الانخراط في حوار عرف بالحوار الاجتماعي، أملا أن تتبعه حوارات اقتصادية، وأخذ من وقت الحكومة ما لا يستهان به من الأيام والساعات والليالي، وقد كانت نتائجه والله الحمد إيجابية ومثمرة ومرضية لكثير من المتحاورين، وكانت نتائجه كذلك إقبال كاهل ميزانية الدولة بالتزامات مالية كبيرة، لكن هل الحوار الاجتماعي كان عاملا معالجا لصيغ الاحتجاجات المتوالية والإضرابات التي تتسبب في زعزعة واستقرار كثير من المقاولات والمعامل؟ وأضيف أيضا أن مدونة الشغل التي كنا قد علقنا عليها كثيرا من الآمال لم نشعر لحد الآن بالقيمة الإضافية التي كنا نتوقعها من صدورها، ولم نكن مخطئين ونحن نناقش هذه المدونة من أن نظام التعاقد الذي يؤدي إلى ما يشبه الزواج الكاثوليكي في الشغل أصبح نظاما عقيما تخلت عنه كثير من الدول، إذ أن هذا النظام هو

من مخلفات زمن النظام الشيوعي والاشتراكي المنغلق المتزمت من جهة، ومن أنه لا يتلاءم واختيار النظام الليبرالي الحر في الاقتصاد من جهة أخرى، لكن مع إقرار حرية التعاقد المقرونة بخلق صناديق العطالة، وتفعيل مقتضيات التغطية الصحية، وشمول تغطية خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي جميع العاملين خارج نطاق الوظيفة العمومية والخاضعين لنظام الوظائف الخاصة.

فالمقاولات في هذا النظام الذي ننتقده مهدد بالإفلاس منذ اليوم الأول من افتتاح أبوابها بسبب تحكم العامل في سيرها، وسياسة تدبير شأنها، وعدم تحمل جزء من مسؤوليتها عند إفلاسها، أضف إلى ذلك عجز وفشل الإدارة في تدبير النزاعات التي تنشأ بين الأطراف وعجزها عن الحفاظ عن المقاول، الشيء الذي نلاحظ معه جميعا أن معادلة حياة وموت المؤسسات معادلة مختلة، ويلجأ أرباب الشغل إلى التحايل على القانون باعتماد عقود شغل مؤقتة، وتدريبية خلال سنوات.

أما الإدارة، فقد بذلت الحكومة جهودا كبيرة تبحث من خلالها عن العوائق والعراقيل مهما كان مصدرها، ونوعها، سواء منها البشرية أو المسطرية أو تراكم الموظفين في جهات دون الأخرى أو عزوفهم عن العمل واعتبارهم كموظفين أشباح، وقد تعددت التشخيصات واقتراح الأدوية لهذا الداء، ولكن لحد الآن لازالت الشكاوى تتعالى، ولا تزال المساطر معقدة، ولا يزال المرتبط بالإدارة لا يذكرها إلا وهو يدعو بالشفاء والعافية.

والجدير بالذكر أن نظام التوقيت الواحد لم يلق الأذان الصاغية رغم حرصنا على التمسك به منذ ثلاث سنوات، وستلجأ إليه الحكومة بعد أن أضاعت كثير من الوقت لأن قراراتها لن تخرج حتى عن الروتين والتلكؤ والانتظار وعدم التحلي بالجرأة التي هي خصلة من الخصال التي يجب أن يتصف بها كل مسؤول، وبخصوص التجهيز فإننا لا نملك إلا أن نسجل اعترازنا بما تزخر به إدارة التجهيز والأشغال العمومية كما كان يحب جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله أن يطلق عليها ما تزخر به من خبرات وعلماء أكفاء في ميدان عملهم، وهم في الحقيقة سند المقولة الحديثة والتي تضاهي المقولة الأوروبية والغير الأوروبية في مجال الهندسة والمياه والقطار والطرق، وأن مما نسجله أيضا احترام الجدولة الزمنية في البرمجة وتنفيذ الميزانية خلال السنة، وهو أمر هام بالنسبة لهذا المجال

وهو بطبيعة الحال نتيجة العزم والحزم اللتان تضمان المردودية المتوقعة.

أما بالنسبة للصحة، فإن أمرها وشأنها هو أمرنا وشأننا جميعا، فمجالها مجال حيوي متطور ويتسع باستمرار، لأنه مرتبط بتزايد السكان وتزايد حاجتهم الصحية وتطور هذه الحاجيات التي لا تقف إلا عند الكماليات، ونحن مطمئنون إلى ما يسير عليه القطاع من حيث السهر على تجديد البنيات الإسفائنية وتجديدها وتوسيعها وخلق بنايات جديدة ومراكز جامعية، بالإضافة إلى السهر على التكوين الخاص بالأطباء والممرضين بالإشراف على توزيعهم توزيع عادل بين المناطق والجهات، ولم نغفل بطبيعة الحال عما يعانیه من قلة الوسائل سواء على مستوى الطب الإستعجالي أو الوقائي أو الوبائي.

وترتبط مدونة التغطية الصحية لهذا القطاع ارتباطا عضويا يجعلها العمود الفقري لهذا القطاع، أملين أن ترى مراسيم تطبيقها ووسائل تمويلها النور في أقرب الأجل.

أما في مجال التعليم فإن البرنامج العشري قد اقترب من نصف طريقه، وأن هذه المسؤولية العظمى لتنفيذ ميثاق التربية والتكوين أسندت بعد مصادقة البرلمان على هذا الميثاق إلى رجال التعليم، وهم من خيرة رجال هذه البلاد، علماء وكفاء، ووطنية، وإخلاص، واستقامة، ونزاهة، على جميع المستويات الابتدائية والإعدادية والثانوية والعالية، ونحن نعتر بجامعتنا ومكوناتها، وبكل العاملين في القطاع، ولن نستطيع مهما بلغ نظرنا من موقعنا أن ننخرط في تناول هذا الموضوع لأن الجهود التي تبذل ستأتي أكلها إن شاء الله، ولن يظهر أثره المحمود إلا حين استكمالها، لأن الناسج لا تظهر الصورة التي يعقد خيوطها إلا بعد انتهائه من هذا النسيج.

أما في المجال الفلاحي، فإن الحكومة قد أولت الاهتمام الخاص للفلاحة والفلاحين، وركزت على عمل التحديث باتباع الطرق الحديثة من أجل رفع الإنتاج، ودعم الفلاح ماديا عند استعماله للوسائل العصرية في السقي والتشجير والأغراس والمكننة، وحمايته من المنافسة الخارجية من جهة أخرى، والسهر على تطوير نظام الصادرات وتحديث آلياته ومساطره، بما يجعل الإنتاج الوطني إنتاجا متميزا قويا قادرا على المنافسة. ولقد نجحت الحكومة في أن تجعل الفلاح ينخرط في كل إصلاح، سواء متعلق بالقرض الفلاحي وتدبير

الديون التي كانت على كاهل الفلاحين، وأيضا التعامل مع الإنتاج المدعم والموجه بصفة عامة.

وإن أهم نجاح حققته الحكومة في هذه السنة هو تدبيرها المحكم لمفلي صوديا وصوجيطا، وجعل حد لهذا المشكل المزمن الذي طال أزيد من 15 سنة باعتماد منهجية ومقارنة في التدبير ستخلق من هذه الأراضي نموذجا وقاطرة لعصرنة القطاع، وستكون مصدرا لكثير من الأموال التي تدعم الخزينة وستستقطب أيضا الخبرات الدولية في خدمة الأرض وتطويرها.

وقد حققت الحكومة كذلك خلال هذه السنة نجاحا متميزا بسن تشريع تمليك بعض الفلاحين للعقارات التي كانت قد أسندت إليهم خلال سنة 1957 و1967 من طرف الملكين العظميين المرحومين محمد الخامس والحسن الثاني أنزلهما الله منزلة الصديقين والشهداء والصالحين، وقد كان لهذه العملية الأثر المحمود على نفوس كل المعنيين بالأمر وهم آلاف العائلات.

إن تدبير وضعية العقار المغربي أمر ضروري، وإن السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري قد أكد على أن الوزارة منكب على تقديم مشاريع قوانين ومراسيم لتهيئ الأراضي الجماعية والسلالية وأراضي الكيش، وأنها عقدت اتفاقية الشراكة مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لتدبير العقار الحبسي، ونأمل أن تشهد السنة المقبلة إنجاز جزء من هذا العمل الوطني الهام والذي سيغير وجه الفلاحة في المغرب تغييرا جذريا.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارتين، إخواني المستشارين المحترمين،

لقد توقفت عند هذه المحاور الهامة التي اتخذتها كملخص لهذه المداخلة رغم أن الأمر يستلزم أكثر مما قلنا، وستأتي مناسبة مراقبة أعمال الحكومة خلال السنة التشريعية للمزيد من البحث والتمحيص. شكرا على اهتمامكم والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:**

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن للمستشار السيد الميلودي عفوت عن الفريق الديموقراطي.. السيد طرييش تفضل. نحن مسجل عندنا السي عفوت، ولكن ليس هناك مشكل.

## المستشار السيد محمد الطربيش:

بسم الله الرحمن الرحيم حمدا وصلاة وسلاما على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارتين،

إخواني المستشارين،

باسم الفريق الديمقراطي تتاح لي الفرصة لأتناول الكلمة بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية برسم سنة 2005، وهي مناسبة تلنقي فيها المعارضة والأغلبية لدراسة القانون المالي الذي من خلاله يمكن مراقبة السياسة المالية والاقتصادية للحكومة، وطرح مجموعة من التساؤلات حول ما أنجزته على امتداد سنة مالية نودعها إما بالتفويه أو بتوجيه الانتقادات لعدم تحكمها في السياسة المالية بالدقة والشفافية التي تتوعد بنهجها من خلال التزاماتها أمام ممثلي الأمة قبل منحها الإذن بتطبيق ما أعدته من برامج واختيارات اقتصادية، واجتماعية، من أجل مواكبة الإشارات الملكية الهادفة إلى بناء مجتمع ديمقراطي حدائي متضامن للقضاء على الفقر والامية وإشاعة روح التكافل بين كل المغاربة دفاعا عن كرامة أمتنا وحفاظا على هويتنا وتحسين مقوماتنا الحضارية وصيانة وحدتنا الترابية فهذه رهانات تشكل مدخلا أساسيا لعرض أفكارنا وتصوراتنا حول هذا المشروع باعتباره آلية تترجم توجهات الحكومة، ويجسد سياسة المغرب كما ورد في التصريح الحكومي.

سيدي الرئيس،

لقد تدارسنا مشروع القانون المالي من خلال العرض الذي قدمه السيد وزير المالية أمام مجلسنا الموقر أو داخل اللجنة المختصة، واستمعنا بإمعان إلى كل المداخلات وقرأنا كل ما نشر عن هذا القانون، وتبين بكل موضوعية بأن ميزانية سنة 2005 هي ميزانية عادية، بل هناك مؤشرات تنبئ بأن سياستنا المالية سوف تتأثر بالمتغيرات العالمية وبعملية المد والجزر في أسعار النفط، إلى جانب البطء الحاصل في وتيرة النمو، وليست هناك نتائج تهدف إلى التحسن النوعي، والملموس والمباشر في معيشة الفئات المستضعفة، لأن تطلعات الشعب المغربي تحتم على الدولة بحكم وظائفها رعاية متطلبات المجتمع وتحقيق منجزات كبيرة تخرج المغاربة من عتبه الفقر، وتبعث الأمل في نفوس المغاربة خاصة الأجيال المقبلة، هذه

الأجيال التي تحلم بمغادرة الوطن والاتجاه صوب قوارب الموت ولا داعي لذكر حالات كارثية لازلنا نتجرع مرارتها.

سيدي الرئيس،

نحن في الفريق الديمقراطي، نشكل مع فرق أخرى معارضة وطنية وليست معارضة من أجل المعارضة أو معاكسة العمل العمومي، بل ننطلق من الواقع ونحاول من خلال اختياراتنا أن نساهم في بناء مغرب قوي ومتضامن، لكن في إطار من الحوار والشفافية والانفتاح على أفكار الآخرين، ونعتبر مشروع القانون المالي فضاء واسعا لاستيعاب الأفكار الجريئة الرامية إلى التغيير الحقيقي في البنى الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هنا يتبين أن مشروع القانون المالي برسم سنة 2005 يكرس سياسة الحكومة الكلاسيكية، رغم إشاعتها للتوجهات الإصلاحية التي أقدمت عليها بلادنا، ويظهر على أن نتائج هذه الإصلاحات لم تتبلور بشكل يجعل المغاربة يعيشون مرحلة الإصلاح الشمولي، لأن مظاهر الفقر لازالت جاثمة على مجتمعنا، وظاهرة بطالة حاملي الشهادات لازالت تشكل مشهدا لا يليق بالإصلاحات الفاعلة التي تعكس بكل إيجابياتها المقاصد الحقيقية لسياسة الحكومة، ويؤهلها أكثر للتعاطي الإيجابي مع كافة التحديات المطروحة.

إننا بدون شك نعيش اليوم مأزقا كبيرا، ناجما عن وجود خطاب سياسي إصلاحي يطال العديد من الأوراش والقطاعات الاقتصادية الاجتماعية، ولكن عندما نحتمك باعتبار أن منهجية دراسة القانون المالي تتطلب من كل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين التركيز على الاجتهادات التي طالت مرحلة إعداد الميزانية العامة للدولة بكل البيانات، إلا أن كل المؤشرات توضح بأن الحكومة في سياستها الاقتصادية والمالية تبحث عن موارد للرفع من مداخل الدولة في وقت تعجز فيه عن توفير وتعبئة الإمكانيات والوسائل المادية لتفعيل آليات التنمية الشمولية في إطار تشاركي، لأن هناك أورشا مهمة كالتعليم، القضاء، الصحة، التأهيل المقاولاتي والاقتصادي، عرضة للهزات والإختلالات العميقة، مع أنها أوراش تحظى نظريا بالأولوية لدى الحكومة، وكلها تعيش أوضاعا صعبة، مما يستحيل معها الحديث بموضوعية عن تعليم يرتبط بحاجيات البلاد أو عن صحة للجميع علما أننا نتوفر منذ سنتين على قانون التغطية الصحية، ولكن عن أية صحة نتحدث خاصة بالعالم القروي؟ كما

يصعب الحديث عن قضاء متطور ونزيه في وقت لا زلنا ننتظر فيه إعادة النظر في جميع القوانين التي لم تعد تسير روح العصر، وكذلك لا يمكن الحديث عن محيط مقاولاتي ملائم بالرغم من الرهانات التي تطرحها اتفاقيات التبادل الحر، مع أننا نتوفر على ميثاق للمقاولات منذ أكثر من سنتين، نفس الشيء بالنسبة لتحسين ظروف استقطاب رؤوس الأموال وتقديم الدعم والمساعدة للشركاء الاقتصاديين.

سيدي الرئيس،

إن اختيار بلادنا لنهج الانفتاح الاقتصادي، والتفاعل الإيجابي، مع محيطها القريب والبعيد، سيأتي فرصا كثيرة لتجاوز المراحل الصعبة التي سوف تواجه بلادنا مستقبلا، لأنه يلاحظ أننا نشتغل بدون مخطط واضح المعالم، وكذلك، فإن سياسة التوقعات لم تعد قادرة على تحمل ما يحمله المستقبل في ظل المتغيرات الدولية، فإذا كانت الحكومة قد اعترفت بالصعوبات التي واجهتها أثناء تحضير الميزانية، فإنه لا يمكن الحكم على أن وضعنا المالي بخير، فهذه الصعوبات تجعلنا أمام مشروع قانون مالي يعتريه الخلل، أي أنه بعيد عن الواقعية، مادام لا يلبي الحاجيات الأساسية للبلاد في ميادين متعددة.

وفي محاولة لسد العجز المالي أصبحنا نعتمد على المداخل الاستثنائية التي تذرنا عائدات الخوصصة، وتحويلات عمالنا بالخارج من أجل تمويل النفقات الفارة، وهذه الأزمة البنوية لا يمكن معالجتها بواسطة مداخل استثنائية في غياب تنمية شمولية تضمن تحسنا ماليا يخرجنا من هامش التخوفات إلى فضاء التفاؤل للاطمئنان على المستقبل.

إن النتائج التي نتوقع حصدنا من هذه الميزانية لا يمكن أن تكون في مستوى الطموحات التي نسعى إليها جميعا لأن هذه الميزانية تدرج في نفس السياق الذي ألفنا طيلة السنوات الأخيرة بحيث لا تتجاوز نسبة الاستثمار 11% أي ما يمثل 4.4% من الناتج الداخلي الخام، في حين تستهلك ميزانية التسيير وحدها 63% أي ما يمثل 23.7% من الناتج الداخلي الخام، وتلتهم المديونية العمومية 26%، ومعنى ذلك أننا لا ننتظر من هذه الميزانية أن تحقق إنجازات نوعية حقيقية، يكون لها تأثير ملموس على نسب النمو وخلق فرص التشغيل.

سيدي الرئيس،

إن التعامل مع السياسة الرقمية التي تنهجها الحكومة في خطابها المحاسباتي، كثيرا ما تدفعنا إلى طرح سؤال عريض وهو: هل استطاعت الحكومة أن تقوم بكل الإنجازات التي وعدت بها أثناء عرض التصريح الحكومي أما البرلمان بغرفتيه؟ إن الجواب على هذا السؤال يدفع بالباحثين الاقتصاديين والمهتمين بالشأن المالي إلى تفحص لائحة الالتزامات المشار إليها في هذا التصريح، مع العلم أن العمل الحكومي منذ تنصيب حكومة التناوب، منكب على إصلاح تراكمات الماضي حتى أصبح كل مطلب شعبي يصطدم بهذا الشعار، في وقت تتراكم فيه مشاكل الحاضر.

إن الإصلاحات التي تنتهدها الحكومة لازالت غير فاعلة ولم تنعكس بعد نتائجها على مستوى الحياة اليومية للمواطن في البوادي والحوضر.

فمشروع القانون المالي لسنة 2005 لا يركز بالأساس على الارتقاء بساكنة العالم القروي ولا نلمس عن قرب خطابا واضحا حول تنمية شمولية لاستقرار المواطنين وارتباطهم بأراضيهم لأن مكن الخطورة يتجلى في ارتفاع نسبة الهجرة إلى المدن، وهذه الظاهرة تساهم في احتراف مهنة التسول والإجرام داخل المدن، إلى جانب ما ينتج عن ذلك من عملية تناسلية لمدن الصفيح في ضواحي المدن الكبرى خاصة محور البيضاء - القنيطرة. وغيرها من المدن المغربية.

ولا يخفى على الجميع المجهودات التي يقوم بها جلالة الملك محمد السادس نصره الله للقضاء على مدن الصفيح التي أصبحت تطفو بها العمارة المغربية الأصلية، فالمشاريع الإسكانية الكبرى التي دشنت انطلاقها عاهل البلاد في مجموع المدن المغربية تبرز المقاصد الاجتماعية الحقيقية التي تهدف إلى تحسين ظروف المواطنين محدودي الدخل، سواء على صعيد السكن أو المعيشة.

سيدي الرئيس،

إذا كانت الحكومة تتغنى بالطابع الإرادي لميزانية 2005 وتعتبرها ميزانية طموحة تحسن ثوابت الهوية، وتهدف إلى الرفع من مستوى المجهود العمومي في الاستثمار، وترسخ مقاربة التضامن الاجتماعي، محاربة الفقر، وتعمل على مصاحبة المقاولات وموارزتها، وتقوي وسائل النهوض بوتيرة الإصلاحات البنوية.

فبالنسبة لتحسين ثوابت الهوية الوطنية، فهو خطاب سياسي لأن جميع المغاربة من طنجة إلى الكويرة

مجندون وراء جلاله الملك حفظه الله لتحسين هذه الهوية التي تعتبر جزءا من كينونتنا. وفي نفس السياق، نشتم ما جاء في خطاب جلاله الملك (خطاب 30 أبريل 2004) حول إعادة هيكلة الحقل الديني، فهي خطوة نحو وضع حد لكل تسبب في هذا المجال، لأن المغاربة منذ مجيء المولى إدريس ظلوا قلعة صامدة للدفاع عن الإسلام وتحسينه في غرب العالم الإسلامي.

سيدي الرئيس،

إن تنمية الأقاليم الجنوبية، تشكل محطة أساسية في السياسة الحكومية لأن الغلاف المالي المخصص في هذا المجال يحتاج إلى تدبير معقلن وإعطاء الأسبقية للبرامج السكنية و تحديث وسائل الدفاع رغم أن جلاله الملك حفظه الله أكد في خطاب سادس نونبر الماضي بمناسبة تخليد ذكرى المسيرة الخضراء حين قال " إن المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها" فهي كلمة الفصل وإشارة إلى وضع حل لكل الأطماع الخارجية، إلا أن الملفت للنظر، أن دبلوماسيتنا في حاجة إلى تحديث، وهذه الحداثة تترجمها الزيارة الملكية الأخيرة لدول أمريكا الجنوبية، بحيث أن كثيرا من دول العالم تجهل الأسباب الحقيقية لافتحال هذا المشكل من قبل النظام الحاكم بالجزائر، وبهذه المناسبة نناشد كل القوى الحية بالجزائر الشقيقة لمد جسور التواصل بين إخوانهم المغاربة من أجل بناء إتحاد مغاربي تتعايش فيه كل شعوب المنطقة من أجل خلق مناخ للتعاون الحقيقي واستكمال وحدة مغربية نموذجية لباقي شعوب الوطن العربي.

سيدي الرئيس،

إذا كان القانون المالي قد اعتبر أن قضية الأمن من أولويات العمل الحكومي، فإننا متفقون مع الحكومة في هذا المجال باعتبار أن الحفاظ على الأمن والقضاء على كل أشكال الجريمة يجعل المواطن المغربي يعيش في أمن وطمأنينة، فهذه المسألة لها ارتباط وثيق بأوراش في حاجة إلى إصلاحات فعلية كتأهيل القضاء والتكوين المهني، وربط التعليم بكل أصنافه بحاجيات البلاد، وتفعيل النشاط الثقافي لإبراز الخصوصيات الحضارية والتاريخية التي تميز الهوية المغربية باعتبار أن المخزون الثقافي المغربي يتميز بالتنوع، وهذه الخاصية لها ارتباط بترويج المنتج السياحي.

وبالنسبة لقطاع الشباب، لا نجد سياسة واضحة، رغم أن الخطاب الحكومي يعتبر قضية الشباب من أولوياتها، لأن المواهب تضيع في خضم سياسة التعتيم

وما يرافقها من تهميش، الشيء الذي أحدث شرخا في قطاع الشباب المغربي الذي ارتدى في حضان مغريات لا تخدم مستقبل البلاد، باعتبار أن الشباب يشكل قوة مادية وفكرية في أية عملية تنموية، فعلى أية عملية استثمارية تتحدث الحكومة في وقت نجد فيه طوابير العاطلين حاملي الشهادات يتجهرون أمام البرلمان والمؤسسات العمومية، الشيء الذي يدفع بأجهزة الأمن إلى ممارسات تسيء إلى أطر أنفقت عليها الملايير من أجل تكوينها لتصطدم بواقع لم يكن في الحسبان.

سيدي الرئيس المحترم،

إن سياسة الحكومة في مجالات حيوية متنوعة، تبقى مجرد خطب استهلاكية، خصوصا إذا تعلق الأمر بالأشغال الكبرى التي تعد الحكومة بإنجازها، في ظرفية مالية صعبة كقطاع الماء الذي يشكل مادة أساسية في أية عملية تنموية في العالم القروي، بحيث أن هناك بعض الجماعات القروية تشكو من ندرة الماء. فهذا واقع لا بد من الإشارة إليه حتى تتمكن الحكومة من مراجعة سياستها المائية، خاصة في المناطق الجنوبية النائية.

سيدي الرئيس،

إن الحديث عن القطاع الصناعي في إطار مناقشة القانون المالي، يتطلب التوقف عند هذا المحور، خصوصا وأن صناعتنا لازالت دون المستوى، من هذا المنطلق نسأل الحكومة عن سياستها المستقبلية في المجال الصناعي؟ وهل نحن قادرون على خلق صناعة تنافسية لمواجهة غول العولمة الذي أصبح يدهمنا على بعد مسافة زمنية معدودة؟

إنه سؤال لا بد من الإجابة عنه من خلال إستراتيجية الحكومة في هذا المجال، مع العلم أن مخصصات الحكومة للقطاعات الاجتماعية تحدث شرخا في سياستها الهادفة إلى إنعاش القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي والسياحي، لأن الحكومة لا تتعامل مع الهاجس الشعبي، ولا تتوفر على سياسة استطلاع الرأي قبل إقبالها على وضع سياستها المالية السنوية، فمشروع القانون المالي لسنة 2005 يحمل في طياته مجموعة من السلبيات تحاول الحكومة تمريرها تحت مظلة الخطة الإصلاحية كتوسيع الوعاء الضريبي على حساب حاجات اجتماعية متعددة لا تقبل الانتظار. فالتركيز على رفع متأخرات الصندوق المغربي للتقاعد لإجراء ذمة الدولة، البالغة 11 مليار درهم، هو إجراء مهم جدا لجبر كسر العجز الذي تشكو منه هذه

عن قرب أبعاد هذا المشروع في صياغات متنوعة تدفعنا إلى التأكيد على ضرورة تفعيل آليات التنمية المستدامة من أجل بناء المجتمع الديمقراطي الحدائي الذي ينشده جلالة الملك محمد السادس حفظه الله من أجل مواكبة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها العالم، باعتبار أن المغرب يعد جسرا للتواصل مع إفريقيا وأوروبا، هذا الموقع الإستراتيجي الذي يميز بلادنا، يتطلب منا سن سياسة تفتح على كل القارات من أجل كسب رهان المستقبل، ووضع حد لكل الأطماع الخارجية التي تتربص بوحدةنا الترابية، وبهذه المناسبة نثمن السياسة الطموحة والهادئة التي ينفجها جلالة الملك لحل قضية الصحراء المغربية وفق حوار توافقي يحافظ على الوحدة الترابية للمملكة، وبهذه المناسبة ننحني إجلالا وتقديرا لأفراد قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي والأمن الوطني، والقوات المساعدة على الاستماتة واليقظة دفاعا عن وحدتنا الترابية.

سيدي الرئيس،

لهذا، فإننا في الفريق الديمقراطي نؤكد على أن هذه الميزانية لا تستجيب لمتطلبات الشعب المغربي، بل هي ميزانية تكرر الفوارق بين الأفراد والأقاليم والجهات، لذلك، فإننا نصوت ضد هذه الميزانية. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا للسيد المستشار السي طريبش. الكلمة الآن للسيد المستشار السيد بلحاج الدرهمي عن فريق الاتحاد الديمقراطي.. باش تربحوا الوقت إلى بغيتو؟ إذن نرفع الجلسة، وسنستأنف، إن شاء الله، على الساعة الثالثة مساء.

المؤسسة. وكذلك تخصيص 7000 منصب شغل في مشروع القانون المالي لا يعكس سياسة الحكومة في مجال التشغيل ولا يؤسس برنامجا استعجاليا للرفع من وثيرة التشغيل في وقت نجد كثيرا من القطاعات بحاجة إلى الدعم كقطاع الصناعة التقليدية والقطاع الفلاحي، وقطاع الصيد البحري. وهي كلها قطاعات يمكن أن تساهم في تشغيل اليد العاملة، إذا عملت الحكومة على إنعاش الاستثمارات وتدبيرها وفق خطة تحسن من مردوديتها، وتعكس التوجهات الحقيقية للاستثمار، لإخراج البلاد من الإشكالية الناتجة عن عائدات الخوصصة، إلى تفعيل القطاعات المنتجة لتصبح أداة فاعلة في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

السيد الرئيس،

إن التأكيد على رسم معالم استراتيجية جديدة في الميدان الصناعي، في إطار برنامج الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة خلال سنة 2004، سيتم ببطء وبغياب التأهيل الحقيقي للدفع بالنسيج الاقتصادي الوطني نحو بناء علاقات موضوعية بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. رغم تحديث مدونة الشغل التي دخلت حيز التطبيق مؤخرا، إلا أن هذه المؤسسات الصناعية سوف تتأثر بالإصلاحات الجبائية التي تطال كثيرا من المواد المرتبطة بالاستهلاك. لهذا، نحن في الفريق الديمقراطي نطالب الحكومة بتنظيم مناظرة وطنية لمناقشة القطاع الصناعي بكل أصنافه، قصد الخروج برؤية شمولية لفك الارتباط عن صناعتنا الوطنية التي لا تزال تتدرج بين التحديث والمنظور التقليدي.

السيد الرئيس،

لقد عرضنا مجموعة من الأفكار والتصورات حول مضامين مشروع القانون المالي لسنة 2005، ولمسنا